المبحث الرابع

العوامل السياسية

لعبت الظروف السياسية دورا مؤثرا فى تطور أزمة دارفور حتى تزايدت طبيعة الأزمة وحجم انتشارها الجغرافى إلى أن فاجأت العالم سنة ٢٠٠٣م بضربات عسكرية عنيفة ومتتالية ضد الجيش النظامى شملت الولايات الثلاث لإقليم دارفور، وقد شجعت هذه المعارك حركات احتجاجية أخرى مناهضة للحكومة السودانية خارج الإقليم، بعضها سابق لأزمة الغرب مثل مؤتمر «البجا والأسود الحرة» فى الشرق، وحركة «كوش» فى الشمال، والبعض الآخر ولد فى أعقاب الأزمة مثل حركة «الكرامة» فى كردفان. وعلى صعيد آخر عصفت هذه المعارك الطاحنة بالمدنيين العزل فى دارفور، فأضفت على الأزمة السياسية بعدا إنسانيا كشف بدوره تناقضات ثقافية عميقة تطول خطورتها كل أرجاء السودان، وتنعكس آثارها السلبية على القارة الإفريقية بشكل عام[١].

ولهذا يتناول المبحث التاريخ السياسى لإقليم دارفور، و مراحل تطور أزمة إقليم دارفور و حركات التمرد فى إقليم دارفور وهذا يتضح فيما يلى:

أولا التاريخ السياسى لإقليم دارفور:

نشأ إقليم دارفور كمملكة مستقلة فى القرن الثامن الميلادى الموافق للعام ١٤٤٠هـ، وقد عرفت بحرص أهلها على إرسال كساء الكعبة الشريفة كل عام، وبطرقها الآمنة لحجاج بيت الله القادمين من غرب إفريقيا، كما تعتبر مكانا جاذبا للهجرات، إذ إنه ذات طبيعة سهلية منبسطة تتوافر فيها المقومات المثالية لممارسة حرفتى الزراعة والرعى، إلى جانب الازدهار التجارى الذى جعل أسواقها نشطة[٢]، وكان نهج الحكم الناشئ فى دارفور يعتمد

(١) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور.. أبعادها السياسية والثقافية»، من كتاب «السودان على مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام»، سلسلة كتب المستقبل العربى، مركز الدراسات والوحدة العربية، رقم ٥٠، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٦م، ص ١٥٣-١٥٦.

(٢) محمد الأمين عباس النحاس، «أزمة دارفور بداياتها وتطورها»، مرجع سابق، ص ١٤٠.
ولمزيد من التفاصيل انظر:=

على الأعراف المحلية السائدة بين القبائل والتعاليم الإسلامية فى إقامة العدالة الاجتماعية وحماية الأفراد[1].

ولقد تأسست بها سلطنة «الفور» فى عام ١٦٥٠م، وكانت تسيطر عليها مجموعة «الفور»، وتحكمها نخبة تشمل كل المجموعات الإثنية الأساسية فى الإقليم، وكانت المجموعة المستقرة (غير العربية) قادرة على السيطرة، وإبعاد المجموعات البدوية، وذلك بحكم قوة نفوذ السلطة الحاكمة (السلطان)[2]، وانتهت السلطنة فى عام ١٨٧٤م إلا أن السلطان «على دينار» أعادها فى عام ١٨٩٨م، ولم تخضع للحكم الإنجليزى المصرى (فى الفترة من ١٨٩٨م – ١٩٥٦م) إلا فى عام ١٩١٦م، وكان على دينار طوال فترة حكمه يعمل على إبعاد المجموعات البدوية[3].

ومن ثم يعتبر النسق السياسى/ الاجتماعى الذى عرفت به دارفور منذ قديم الزمان– والذى عرف لاحقا بنظام الإدارة الأهلية – هو النظام الذى عولت عليه الحكومات المركزية المتعاقبة على حكم السودان منذ عام ١٩١٦م، حين خضعت دارفور لهيمنة الحكم الاستعمارى تحت راية التاج البريطانى[4].

وقد قادت السياسة البريطانية – إزاء دارفور بعد ضمها بالقوة إلى السودان بحدوده الحالية – إلى تهميش الإقليم وسكانه حتى إن قانون المناطق المقفولة الذى طبقه الاستعمار على جنوب السودان مددت سلطاته لتشمل أجزاء معينة من إقليم دارفور[5].

= جوستاف ناختيقال، تاريخ دارفور، ترجمة النور عثمان أبو بكر، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠١٠م، ص ٦١–٨٠.

– حسن سيد سليمان، مرجع سابق،ص ٥٥–٧٢.

(١) فاطمة الأمين على، «دور الآلية التقليدية والجهود الرسمية فى حل النزاعات القبلية فى دارفور»، ملف السلام (٢)، الملف الدورى، ديسمبر، الخرطوم، ٢٠٠٣م،ص ٢٧.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

– موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسى، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم،الطبعة الثانية،١٩٩٥م.

(٢) عطا البطحانى، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع فى دارفور»، عبد الغفار محمد أحمد ولايف مانقار (تحرير)، دارفور إقليم العذاب.. «إشكالية الموقع وصراع الهويات»، ترجمة محمد على جادين جامعة بيرجن، منشورات رواق هولندا، ٢٠٠٦م، ص٨٤.

(٣) د. عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٨٥–٨٦.

(٤) محمد الأمين عباس النحاس، «أزمة دارفور بداياتها وتطورها»، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٥) د.عبده موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٢٤.

وظلت دارفور طوال الفترة من ١٩١٦م– ١٩٥٦م جزءا لا يتجزأ من السودان الحديث كمنطقة يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية، وعندما استقل السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدى الشماليين العرب المسلمين، أو ما يسمى بالمجموعة النيلية المسيطرة[١].

وبعد إعلان استقلال السودان فى يناير١٩٥٦م استمرت أوضاع الإقليم خاصة مع ظهور موجة الجفاف والتصحر مما أدى إلى مزيد من النزاعات والمشاكل التى كانت تحاول الإدارة الأهلية أن تحلها عن طريق المحاكم العرفية أو الأهلية[٢]

وكان من المتوقع أن يشهد الإقليم بعد الاستقلال خطوات حثيثة لتنميته ومعالجة خطر الإهمال المتعمد من قبل السلطات الاستعمارية، خاصة أن حزب الأمة الذى كان يستمد سنده الأساسى من الإقليم ظل فى الحكم خلال معظم فترات العهود الديمقراطية، ولكن الوضع لم يشهد تطورا يذكر طوال تلك الفترة، وقد زاد الوضع سوءا بعد أن شهد الإقليم عدة دورات من الجفاف لم تصل إلى مرحلة المجاعة، ولكنها أدت إلى نزوح متواصل تجاه الجنوب[٣]، ومضت الحكومة الوطنية فى الاتجاه نفسه بالاعتماد على الإدارة الأهلية فى تسيير الشئون العامة فى منطقة دارفور، ثم قامت حكومة مايو بقيادة الرئيس جعفر نميرى بحل الإدارة الأهلية فى عام ١٩٧١م، ومن ثم كانت الإدارة الأهلية فى دارفور الراعى الأول للقيم الأخلاقية والاجتماعية للمجتمع[٤].

وبذلك فقد كان قرار حل الإدارة الأهلية ضربة موجعة لنمط التنظيم السياسى والاجتماعى السائد فى منطقة دارفور، ولا سيما أن اتساع مساحة إقليم دارفور لم يكن ليتيح إمكانية بسط سلطة الدولة بالكامل فى أنحاء المنطقة[٥].

(١) المرجع السابق، ص٨٥.

(٢) زكى البحيرى، مشكلة دارفور، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٠٩.

(٣) عبد الوهاب الأفندى، كتاب أزمة دارفور.. نظرة فى الجذور والحلول الممكنة، مرجع سابق، ص ٣٦–٣٧.

(٤) فاروق جاتكوث، «دور النظم الأهلية فى شمال وجنوب السودان فى بناء السلام والوحدة الوطنية»، جريدة الحياة ٢٠٠٤/٩/٢٥م.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

– إبراهيم الأمين، «القبيلة وأثرها على الاستقرار السياسى والمجتمعى فى دارفور»، ورقة قدمت إلى ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤م، ص ٤.

(٥) ولمزيد من التفاصيل انظر:

– د. عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٢٤.

وبعد أن قامت حكومة النميرى بحل الإدارة الأهلية بدأت فى تطبيق نظام الحكم الإقليمى الذى لازمت تطبيقاته عيوب كثيرة، ولذلك لم يكن الحكم الإقليمى هو البديل المناسب من جهة الاضطلاع بالأدوار نفسها التى كانت تقوم بها الإدارة الأهلية فى الماضى بكفاءة عالية، بل إننا نجد أن الحكم الإقليمى استنهض المنافسة للحصول وللهيمنة على المناصب القيادية وانتخابات مجلس الشعب الإقليمى على أساس قبلى محض[١].

وخلال الفترة الديمقراطية المعروفة فى السودان بالحزبية الثالثة (١٩٨٦م–١٩٨٩م) كانت السمة العامة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هى الصمت الكامل حول ما يجرى فيها، وكانت الاستراتيجية العامة للحكومة هى حصر دور مؤتمرات الصلح فى حدود تصنيف خسائر الأطراف المتنازعة وإعلان النوايا الحسنة بإيقاف القتال وتفاديها الكامل لمناقشة جذور النزاعات التى تتركز فى حزبى الأمة والجبهة الإسلامية القومية؛ حيث كانت كل جهة تحاول بناء ميليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموى[٢].

وعندما تولت حكومة الإنقاذ الوطنى الإسلامية (National Islamic Front (NIF السلطة فى ٣٠ يونيه ١٩٨٩م[٣]، لم تتغير الأمور كثيرا خلال عهد حركة الإنقاذ التى أعلنت نظام الحكم الفيدرالى فى عام ١٩٩٤م، وربما تدهورت الأوضاع أكثر بسبب تكوين القوات شبه النظامية فى إطار الدفاع الشعبى أو الشرطة الشعبية التى حادت فيما بعد عن أهدافها، وصارت جزءا من الصراعات، وهكذا استشرت النزاعات القبلية وزادت وتيرتها بسبب الفراغ الذى أحدثه قرار حل الإدارة الأهلية، ثم بعد ذلك تم الاهتداء إلى نظام مؤتمرات الصلح كآلية مستحدثة هدفها احتواء النزاعات المحلية، ولهذا شهد إقليم دارفور عددا من مؤتمرات الصلح، إلا أن نسبة نجاح هذه المؤتمرات كانت محدودة جدا، وفى مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمى لولايات دارفور جرى نقاش مستفيض حول أسباب فشل مؤتمرات الصلح كآلية لحل النزاعات القبلية فى المنطقة، وقد خلص المؤتمر إلى نتائج مهمة كان أبرزها: إن مقررات مؤتمرات الصلح التى انعقدت لم تكن متفقة مع الأعراف القبلية المتنازعة على مستويات قواعدها.

(١) محمد الأمين عباس، «أزمة دارفور بداياتها وتطوراتها»، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) د.عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل:

– Khalid Al Mubarak, Turabis Islamist Venture ,El Dar El Thaqafia ,cairo,2001,pp(51.53).

– Strategic Survey19992000/,The International Institute For Strategic Studies, Published By Oxford University Press , United Kingdom ,May ,2000, PP(261.262)

من السرد الوصفى السابق نخلص إلى أن ابتعاد منطقة دارفور عن دائرة السلطة المركزية جغرافيا وسياسيا، تطورها بمعزل عن الدولة السودانية الحديثة جعلها صارت منطقة ذات وضع خاص سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية السياسية، وهو الأمر الذى لم تستوعبه الحكومات الوطنية التى تعاقبت على الحكم، ويتضح هذا الأمر من خلال محاولات دمج دارفور فى مجتمع الدولة بقرارات غير مدروسة كقرار فض الإدارة الأهلية، أو القرارات الأخرى المتصلة بإعادة تشكيل السلطة والنظام السياسى فى عموم البلاد من دون مراعاة للأنساق القائمة من عهود طويلة كتلك الموجودة فى دارفور[1].

ثانيا مراحل تطور أزمة دارفور:

يمكن القول إن أحداث دارفور مرت بالعديد من المراحل حتى وصلت إلى ما آلت إليه الآن، فلقد شهد الإقليم صراعات ومواجهات مسلحة بين قاطنيه، وتطور ذلك ليصل إلى تدخل حكومة الخرطوم لدرجة أنها أصبحت طرفا فى المواجهات، ثم تبع ذلك تدخل أطراف دولية، سواء أكانت دولا أم منظمات دولية أم إقليمية[2].

ومن ثم انقسمت مراحل تطور الأزمة إلى ثلاث مراحل: أولا مرحلة الصراع بين قاطنى الإقليم، ثانيا الصراع بين الحكومة السودانية وأهالى دارفور، ثالثا دخول العنصر الإقليمى والدولى فى الأزمة؛ ولذا سيتناول هذا المطلب المحور الأول والثانى، أما المحور الثالث فسوف يخصص له الفصل الخامس من الدراسة؛ نظرا لأهميته وهذا يتضح فيما يلى:

أ- مرحلة الصراع بين قاطنى الإقليم:

يمكن أن نطلق عليه صراعا محليا داخل إقليم دارفور بين القاطنين فيه، حيث بدأ الصراع فى دارفور منذ ثلاثينيات القرن الماضى فى عام ١٩٣٢م فى شمال دارفور بين العرب من جانب و«الميدوب» و«البرتى» من جانب آخر، ومن الملاحظ أن هذه الصراعات كانت تقوم بين المزارعين المستقرين، والرعاة الرحل حول المزارع والمراعى فى بداية الأمر، وأصبحت السمة التى تميز العلاقات بين الرعاة والمزارعين فى دارفـور. وكانت الإدارة الأهلية فى تلك الفترة تقوم باحتواء هذه الصراعات عبر مجالس الصلح، انطلاقا من

(١) محمد الأمين عباس النحاس، «أزمة دارفور بداياتها وتطورها»، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٢) أحمد خميس كامل، «دارفور بين الضغوط الخارجية والاستجابة الداخلية»، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٢٧)، يوليو ٢٠٠٩م القاهرة، ص (٧-١٠).

الأعراف والقيم السائدة فى الإقليم،إلا أن إلغاء نظام الإدارة الأهلية فى فترة الستينيات انعكس سلبا على الاستقرار فى الإقليم، وقد أدت فترة الجفاف والتصحر التى ضربت الإقليم فى فترة الثمانينيات وغيرها من الأسباب التى تناولناها بالدراسة إلى تفجر الصراع فى دارفور[١].

وقد تزايدت الصراعات بين القبائل وذلك للعديد من الأسباب والعوامل التى قادت إلى زيادة الاحتكاك بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية فى دارفور، أبرزها أن السلطات المحلية لم تعد تهتم بمتابعة وتنظيم حركة الرحل الموسمية، كما لم تعط أهمية لتخطيط مسارات الترحال قبل وصول القبائل الرعوية إلى المناطق الزراعية فى الأجزاء الجنوبية من الإقليم، إضافة إلى ذلك نجد أن زيادة الزحف الصحراوى كان له دور كبير فى هجر الرعاة للمسارات المعتادة سابقا، كما لم يقم الإداريون بتحديد تاريخ مناسب لحركة الرعاة عند اجتياز أراضى المزارعين – خاصة فى فترات الحصاد – الأمر الذى أدى إلى زيادة حالات التعدى والصدام المباشر والمسلح بين الرعاة والمزارعين[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن عام ١٩٨٩م شهد ولادة أول صراع ومواجهة بين قبيلة «الفور» وقبيلة من الرعاة، وتمت المصالحة فى الفاشر، عاصمة إقليم دارفور، وشهدت الأعوام التالية بدءا من ١٩٩٨م تزايد الصراعات والمواجهات بين القبائل القاطنة فى الإقليم[٣].

ومن جانب آخر قد أفرز الصراع الذى نشب بين القبائل غير العربية من المزارعين والقبائل الرعوية من العرب تولد الإحساس لدى العرب بأنهم غير مرغوبين فى المنطقة، ولن يكون لهم أى نصيب فى سلطة الإقليم، بينما تراكم لدى مجموعة من القبائل غير العربية اعتقادا بأن هناك خطة مدبرة لاستئصالهم، الأمر الذى جعل الدول الغربية تزعم بأن أهم أسباب الصراع فى دارفور هى مشكلة العنصرية والتمييز بين العرب والأفارقة، وأن الحكومة السودانية انحازت إلى جانب القبائل العربية[٤].

(١) د مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى، الخرطوم ١٦–٨–٢٠١١م.

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98.

(٢) د. مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى،١٦–٨–٢٠١١م:

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98.

(٣) إقليم دارفور، موقع الجزيرة، ٣–١٠–٢٠٠٤م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/03643179-B74447-DB-9EAF-8A05997BFB63.htm

(٤) د. مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى،١٦–٨–٢٠١١م:=

وهذا يعد بمثابة دليل على أن الصراع ليس قبليا، ولكنه صراع على الأرض، صراع على النفوذ والموارد، وأطراف هذا الصراع أو تلك المواجهات هم القبائل المختلفة القاطنة فى دارفور، وهى بذلك الأساس فى الصراع، ومستمرة مع استمراريته، مع توظيف الأطراف المختلفة لها فى كل مرحلة[1].

ومن ثم فالقضية أصبحت مطروحة فى جانب منها كقضية صدام عرقى وقبلى مسلح وكمحصلة أولية لما يجرى هناك تحولت القضية من عرقية إثنية إلى حركة سياسية مطلبية، وهذا يتضح فى المرحلة التالية.

ب - الصراع بين قاطنى الإقليم والحكومة:

أدى التهميش لمواطنى إقليم دارفور على مر العهود إلى تشكيل حركات سياسية اتسمت معظمها بالسرية ومنها:

١ - حركة الكتلة السودانية:

أنشأ ضباط متقاعدون ومهنيون حركة الكتلة السودانية فى عام ١٩٤٢م، وتولى قيادتها الضابط المتقاعد عثمان متولى من قبيلة «الداجو» بدارفور، وتدعو الحركة إلى تعزيز وحدة السودان والحد من التفرقة بين السودانيين وضمان العدالة الاجتماعية، ولتحقيق ذلك أصدرت الحركة صحيفة «إفريقيا» ويدل ذلك على أن هذه الحركة هويتها إفريقية وليست عربية[2].

٢ - حركة «اللهيب الأحمر»:

ظهرت فى الخمسينيات، وكانت رد فعل طبيعى للهجرة الوافدة إلى وسط السودان[3]، وهدفت إلى القضاء على سيطرة التجار والإداريين من غير أهل الإقليم ممن يسمون بـ«الجلابة» أى الوافدين من مناطق النيل والشمال عموما، وهددت بأعمال مناهضة لـ«الجلابة» عبر

=http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98.

(١) أحمد خميس كامل، مرجع سابق،ص (٧-١٠).

(٢) د. مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى،١٦-٨-٢٠١١م:

http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98.

(٣) د.عبد القادر إسماعيل، «الممارسة السياسية لقيادات دارفور بين عامى ١٩٥٤م-٢٠٠٤م»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٣٧٧.

منشورات وزعتها فى المراكز الحضرية الرئيسية، إلا إنها لم تعمر طويلا برغم الذعر الذى نشرته وسط جماعات «الجلابة»[1].

٣ - حركة «سونى»:

فى عام ١٩٦٣م ظهرت حركة «سونى» – هى منطقة أسفل قمة جبل مرة – وهى مؤلفة أساسا من جنود وضباط فى القوات المسلحة مع عدد قليل من المدنيين، وقد قامت الحكومة باعتقالات وفصل من القوات المسلحة لمن يشتبه بانضوائه تحت لواء «سونى»، وشنت حملة دعائية مكثفة وصفت فيها الحركة بالعنصرية[2]، وتجدر الإشارة إلى أن الحركة كانت تضم عناصر من دارفور والبلدان المجاورة وتجهر بالعداء لحكومة السودان المركزية وبالدعوى إلى انفصال غرب السودان[3].

ومن الجدير بالذكر أن ثورة أكتوبر ١٩٦٤م أتاحت لكافة السودانيين ومنهم مواطنو دارفور فرصة تكوين الحركات العسكرية الإفريقية فى دارفور ومنها:

• **جبهة نهضة دارفور:** حيث ضمت الجبهة أحمد إبراهيم دريج، وعلى الحاج محمد اللذين كانا من أنشط أعضائها[4].

وجاءت مطالب هذه الجبهة كرد فعل على تردى الأوضاع الاقتصادية التى يعانى منها غرب السودان، فقد شهدت سنوات ما بعد الاستقلال نمطين من الحكم، أحدهما ديمقراطى متعدد، والآخر أوتوقراطى عسكرى، وقد فشل كلاهما فى تحقيق التنمية واستكمال بناء الهياكل الأساسية للدولة.

ولهذا ركزت جبهة نهضة دارفور على المطالبة بالتنمية السياسية والاقتصادية والمشاركة فى السلطة والثروة مع الحكومة المركزية، وكان منهجها فى المعارضة سياسيا خالصا، وفى

---

(١) د. مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى، ١٦-٨-٢٠١١م:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98.

(٢) انظر: – جريدة الاتحاد: العدد ١٠١٣٠ بتاريخ ٢٩-٣-٢٠٠٣م:
– نادية حمزة، «دارفور من اللهيب الأحمر إلى العدل والمساواة»، مارس http://darfur.free.fr/nad.htm

(٣) د. مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى، ١٦-٨-٢٠١١م:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98.

(٤) جريدة الاتحاد، العدد ١٠١٣٠، بتاريخ ٢٠٠٣/٢٩/٣م.

هذه الأثناء رشح أحمد إبراهيم دريج نفسه مستقلا فى الانتخابات التشريعية سنة ١٩٦٥م، وفاز عن دائرة من دوائر دارفور، وعندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدى) إلى ضمه إلى صفوفه، واختاره رئيسا للمعارضة، أما على الحاج محمد، فقد انضم إلى الجبهة الإسلامية القومية بزعامة د.حسن الترابى، وبذلك تشتت الجهود التى نشأت من أجلها الجبهة – لإنصاف إقليم دارفور – فى مسارات مختلفة، وتوقف نشاط جبهة نهضة دارفور، وهى ما زالت فى بدايتها[١].

• **حركة بولاد:** أسس المهندس داود يحيى بولاد (من قبيلة «الداجو» الإفريقية) حركته العسكرية المعارضة فى عـام ١٩٩٠م فى دارفور، وقد كان هذا التأسيس تعبيرا عن فشل بولاد فى تحقيق مطالب أهل دارفور من خلال الحركة الإسلامية التى كان عضوا نشطا فيها، غير أن نقطة الضعف التى قضت على حركة بولاد كانت استعانته بشكل شبه كامل بجنود الحركة الشعبية لتحرير السودان التابعة لجون جارنج فى الجنوب، فقد كان الجنود يحاربون لقضية ليست قضيتهم المباشرة، كما افتقر بولاد إلى السند العسكرى من داخل دارفور، فضلا عن أن توازن القوى بين الشمال والجنوب فى هذا التاريخ كان فى صالح حكومة الإنقاذ؛ حيث كانت عقيدة الجهاد لنصرة الإسلام فى ذروتها، ومن ثم سهل على القوات الحكومية القضاء على الحركة وإعدام زعيمها[٢].

وقد عاد أحمد إبراهيم دريج إلى الحياة السياسية فى عام ١٩٩٤م خارج إطار حزب الأمة، وأسس تنظيما جديدا أسماه التحالف الفيدرالى الديمقراطى السودانى، وأعلنه تنظيما سلميا وقوميا لكل السودان، ودخل به التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، وقد حدد دريج أهداف تنظيمه الجديد، ومن أهمها:

– إيقاف الحرب الأهلية.
– إقامة نظام فيدرالى أو كونفدرالى فى السودان.
– اعتماد مبدأ عدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو الجهة أو الجنس.
– فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات السياسية[٣].

(١) انظر:
– أ.د.إجلال رأفت، «أزمة دارفور.. أبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٥٤–١٥٧.
(٢) أ.د.إجلال رأفت، «أزمة دارفور.. الأسباب والتطورات والنتائج»، مرجع سابق، ص ٢٩–٣٠.
(٣) انظـر:
– أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور.. أبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٥٤–١٥٧.

وتجدر الإشارة إلى أن عام ١٩٩٧م قد شهد بدايات العمل السياسى الرامى إلى بناء حركة تمرد توحد القبائل غير العربية فى عمل مباشر ضد الحكومة، وقد تزامن ذلك مع التوترات داخل الحركة الإسلامية الداعمة للنظام، وما تبع ذلك من إقصاء مطرد للعناصر الدارفورية لأسباب مختلفة، وقد وصل هذا التوتر بانشقاق عام ١٩٩٩م وإنشاء تشكيل إسلامى معارض باسم المؤتمر الشعبى بقيادة الشيخ حسن الترابى، وانحياز قطاع واسع من إسلامى دارفور إلى هذا التشكيل[١].

حيث اتهمت الحكومة المؤتمر الشعبى بأنه هو الذى يقف وراء تمرد دارفور فى محاولة لتصفية حساباته مع شركائه السابقين فى الحكم، وتستشهد الحكومة على ذلك بتركيبة حركة العدل والمساواة التى تضم فى قياداتها عددا كبيرا من الإسلاميين المنشقين من أنصار الحكومة السابقة، وبعضهم معروف بتعاطفه مع حركة الترابى، وتزيد الدعاية الحكومية بالاعتماد على مصادر إعلامية غربية تورد هذا الاتهام أحيانا استنادا إلى مصادر حكومية[٢].

ولاشك أن المؤتمر الشعبى أظهر تعاطفا كبيرا مع تمرد دارفور، وسعى لدعمه سياسيا وأيضا استغلاله سياسيا كوسيلة ضغط على الحكومة، ولكن قد يكون من المبالغة إلقاء القسط الأكبر مـن اللوم على المؤتمر الشعبى فى التمرد؛ لأن التمرد كانت له ديناميات خاصـة به لا يستطيع أى طرف منفرد التحكم فيها.

ومع تحول الرأى العام فى دارفور ضد سياسات الحكومة ولا سيما بعد إبعاد والى غرب دارفور المنتخب وتعيين الفريق محمد أحمد الدابى ممثلا للرئيس فى دارفور وتخويله سلطات أمنية واسعة، حيث رأى أهل دارفور وبعض الوزراء فى إقالة الوالى مخالفة دستورية من جانب، كما انتقدوا أداء الفريق الدابى الذى رأوا أن ممارساته وتصريحاته زادت الأوضاع سوءا من جانب آخر،هذا بالإضافة إلى أن عام ١٩٩٩م شهد أيضا الانشقاق فى صفوف وإبعاد الشيخ الترابى من السلطة، مما أسهم فى توتر العلاقة بين الحكومة والإسلاميين فى دارفور[٣].

وفى عام ٢٠٠٠م بدأت الإرهاصات الأولى لتصعيد الصراع فى دارفور، حيث قتل أحد أبناء القبائل العربية بالقرب من قرية «بوتكية» على الشريط الحدودى بين ولايتى شمال

(١) عبد الوهاب الأفندى، أزمة دارفور نظرة فى الجذور والحلول المكنة، مرجع سابق، ص ٥٧–٥٩.

(2) David Hoile, Darfur in Perspective , European – Sudanese Public Affairs Council, London, 2005.p p 15–24.

(٣) عبد الوهاب الأفندى، أزمة دارفور.. نظرة فى الجذور والحلول المكنة، مرجع سابق، ص ٥٧–٥٩.

وغرب دارفور فى جنوب جبل مرة، وكان رد فعل القبائل العربية على ذلك الحادث عنيفا جدا، حيث أحرقوا القرية وأجزاء من قرية «مايلو» المجاورة، وقتلوا أربعة أفراد من «الفور». وكانت تلك الحادثة بمثابة الشرارة التى أوقدت النار فى دارفور، حيث تسلل بعض الأفراد من «الفور». إلى جبل مرة فى أغسطس من العام ذاته، وأقاموا معسكرات للتدريب على حمل السلاح (واستعانوا فى ذلك ببعض أبناء «الزغاوة») بدعوى حماية قرى «الفور» من اعتداءات القبائل العربية، وفى مايو ٢٠٠١م دخلت مجموعة أخرى صغيرة من عصابات النهب المسلح إلى «جبل مرة» هربا من الحملات الحكومية لمواجهة النهب المسلح، كما انضمت مجموعة أخرى ثالثة من أبناء «الزغاوة» (٢٣ فردا) إلى المتمردين فى «جبل مرة»، واتخذت المجموعات الثلاث من «جبل مرة» مقرا لها، وشنت بعد ذلك هجمات عسكرية على بعض المؤسسات والمواقع الحكومية، وفى فبراير ٢٠٠٣م تصاعدت المواجهات المسلحة بين المتمردين والقوات الحكومية، حيث قامت جبهة تحرير دارفور، والتى سرعان ما غيرت اسمها إلى حركة تحرير السودان، بسلسلة من الأعمال الهجومية على مواقع حكومية، وأعلنت أنها تحارب من أجل إنهاء تهميش المنطقة وتجاهلها من جانب السلطات فى الخرطوم[١].

من ذلك الحدث تدخلت الحكومة السودانية، وأضحت طرفا أصيلا فى الأحداث، وتعاملت مع ذلك أمنيا وعسكريا فى البداية، إلا إنها أدركت عدم فعالية التعامل الأمنى والعسكرى، فاتجهت صوب الاعتراف بالطابع السياسى للأحداث، كمحاولة منها لدرء خطرها قبل أن يستفحل[٢]؛ إذ إن الأطراف خلال تلك المرحلة هى الحكومة السودانية من جانب والحركات المسلحة المتمردة The Rebels، وهما حركة جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة من جانب آخر، واللتان شهد عام ٢٠٠٣م مولدهما وكان يدور

(١) انظر:

– سامى السيد أحمد، «الأبعاد الداخلية للصراع فى دارفور»، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المجلد السابع، العدد: ٢٤، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٤.

Andrew S. Natsios ,» Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War" , Foreign Affairs– , May/June 2008 , http://www.foreignaffairs.com

Richard Conwell, "Peace in Sudan ", African Security Review , Institute for Security – Studies ,Vol 13 , No3, Pretoria, 2004, P49

(٢) هانى رسلان، «أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية»، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٧، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٨.

صراعهما حول السيطرة على الأرض، وتحقيق أهداف كل منهما، وقد ترتب على الفعل رد الفعل، أو بمعنى آخر العمليات المسلحة أو المواجهات بين الطرفين، ويمكن القول إن الأحداث لا تزال داخلية خلال تلك المرحلة بين طرفين داخليين، ولكن العامل الإنسانى كان عاملا أساسيا فى انتقالها من حيزها الداخلى إلى الحيز الدولى ولا يمكن إغفال مصلحة الخارج فى ذلك[1].

وفيما يلى عرض لموقف كل من الحكومة والقوى السياسية تجاه الأزمة:

أ- موقف الحكومة:

تجدر الإشارة إلى أنه «عندما تشكلت حركات التمرد فى دارفور وصفتها الحكومة بأنها مجرد مجموعات من قطاع الطرق، وعصابات للنهب المسلح، ولكن مع تصاعد القتال على النحو الذى شكل تهديدا للأمن القومى، اعترفت الحكومة السودانية بوجود معارضة سياسية فى دارفور، ودعت إلى عقد «مؤتمر الفاشر التشاورى» فى ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠٠٣م، وتبلورت فى هذا المؤتمر مطالب المسلحين فى إعطاء حكم ذاتى لإقليم دارفور، والانضمام إلى المفاوضات الجارية فى ذلك الوقت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما رفضته الحكومة واعتبرته بمثابة مطالب غير موضوعية، وقررت وقف الحوار واللجوء إلى الحسم العسكرى[2].

ولهذا قامت القوات الحكومية وسلاح الطيران بالتعاون مع الميليشيات بتحرك منهجى تجاه مواقع الثوار ومعاقلهم فى مناطق «جبل مرة» ودار «مساليت»، وأدى هذا التصعيد إلى نزوح مئات الآلاف من هذه المناطق؛ حيث اتهمت القوات الحكومية وميلشيات الجنجدويد باستهداف المدنيين دون تمييز، وارتكاب فظائع أخرى مثل حرق المنازل، وقتل النساء والأطفال، وعمليات الاغتصاب المتكررة للنساء[3].

(١) أحمد خميس كامل، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) ولمزيد من التفاصيل انظر: نورا عبد القادر حسن، مرجع سابق، ص ٢٦٩، ٢٧٠.
Peter Beaunmont, "U.S Hyping Darfur Genocide Fears", Observer, 3October2004-
Scott Straus, «Darfur and the Genocide Debate", Foreign Affairs, January/February 2005 -
http://www.foreignaffairs.com

(٣) استخدم مصطلح (جنجويد) فى دارفور فى الماضى لوصف اللصوص الذين يعتدون على سكان الأرياف بأشكال عديدة، من بينها سرقة المواشى، وقطع الطرق. وكلمة جنجويد كلمة عربية عامية من المنطقة، وتعنى عامة (إنسان مثل جان على جواد)، وقد بدأ ظهور جماعة الجنجويد بعد موجة الجفاف التى ضربت إقليم دارفور فى الثمنينيات=

وبرغم اعتراف الحكومة فى تقرير رسمى صدر عام ٢٠٠٦م بوجود مثل هذه التجاوزات، فإنها أوضحت أن جميع الأطراف شاركت فى الانتهاكات، وأن حجم الانتهاكات مثل عدد القتلى مبالغ فيه، كما أن عدد القتلى من الطرفين لم يتجاوز عشرة آلاف، أى أقل بكثير من تقدير المنظمات الدولية وجماعات حقوق الإنسان لعدد القتلى بمائتى ألف بما فيهم من ماتوا بسبب الأمراض والجوع[1].

من ناحية أخرى، لجأت الحكومة – وفقا للعديد من التقارير الدولية– إلى تجنيد الميليشيات العربية، والمعروفة باسم «الجنجويد» للاستعانة بها فى حربها ضد الحركات

=من القرن العشرين، وكان من الطبيعى نتيجة هذه الموجة نزوح الآلاف من القبائل الرعوية إلى منطقة القبائل التى تعمل بالزراعة وما ترتب على ذلك من احتكاك دائم، وقد شهدت هذه الفترة أول هجوم مسلح على بنك فى مدينة نيالا جنوب دارفور ١٩٨٦م، أما التقرير الصادر عن منظمة (هيومان رايتس ووتش) فيعود بقصة الجنجويد إلى فترة حكم الرئيس/ جعفر النميرى ١٩٦٩م إلى عام ١٩٨٥م، حيث قام بتجنيد القبائل الرحل من قبيلة «الرزيقات»، و«المسيرية» فى جنوب دارفور وكردفان لمواجهة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، ويقول التقرير: إن هؤلاء الجنجويد قد انضموا إلى الميليشيات الحكومية فى عهد الرئيس عمر البشير عام ١٩٨٩م.

وقد استخدم المصطلح إبان النزاعات فى التسعينيات للإشارة بصفة محددة إلى ميليشيات هى غالبا من قبائل عربية، كانت تهاجم وتدمر قرى القبائل غير الرحل، كما وصف الجنجويد بأنهم ميليشيات عربية ولا يعنى أن جميع العرب يقاتلون فى صف الجنجويد، وقد استخدم مصطلح جنجويد بالذات على نطاق واسع من قبل ضحايا الهجمات لوصف مهاجميهم، كما استخدم المصطلح أيضا منظمات دولية كثيرة، ووسائط إعلام فى تقاريرها عن الحالة فى دارفور، واستخدمه مجلس الأمن فى القرار ١٥٦٤ لسنة ٢٠٠٤م، وقد أوضح أن الجنجويد يعملون مع قوات الحكومة وبالنيابة عنها، وفى المقابل فإن كبار مسئولى السلطات الحكومية السودانية فى الخرطوم، وفى ولايات دارفور الثلاث، أوضحوا للجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور أن أى انتهاكات يرتكبها الجنجويد لا صلة لها بالهجمات الحكومية، ونظرا للدور الرئيسى المزعوم للجنجويد فى الأعمال التى تحقق فيها اللجنة، ونظرا للاختلافات فى فهم هوية الجنجويد وصلتهم المزعومة بالدولة، كان من الضرورى للجنة أن توضح طبيعة ودور تلك العناصر التى يستعمل هذا المصطلح فى وصفها، وركز الاهتمام لتحديد مفهوم الجنجويد لما له من أهمية فى المساعدة فى تكوين صورة للجرائم التى ارتكبت وآثار ذلك على تحديد المسئولية الجنائية الدولية، فقد جمعت اللجنة مواد أساسية جدا ترى أنها توفر سندا لاستعمال مصطلح (الجنجويد) فى الإطار المحدود لولاية اللجنة، بوصفه مصطلحا عاما لوصف الميليشيات العربية العاملة تحت إمرة السلطات السودانية الحكومية، أو بدعم منها أو التواطؤ معها أو التغاضى عنها، والتى تنتفع من الإفلات من العقاب عن أعمالها، ولهذا السبب اختارت اللجنة أن تستخدم مصطلح «الجنجويد» فى التقرير بأكمله، واختارته لكونه أيضا المصطلح الذى استخدمه مجلس الأمن فى مختلف القرارات المتعلقة بدارفور، والأهم من ذلك كله أنه المصطلح الذى يستخدمه الضحايا دائما. لمزيد من التفاصيل انظر:

صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص ٨٢–٨٣.

– محمد سليمان، مرجع سابق، ص ١٧.

(١) هيومان رايتس ووتش، «دارفور المدمرة» تطهير عرقى ترتكبه الحكومة وقوات الميلشيات فى غرب السودان، مجلد ٦ (أ)، نيويورك مايو ٢٠٠٤م، ص ٣٧.

الإفريقية المسلحة[1]، وعلى الرغم من إنكار الحكومة لأى صلة تربطها بجماعة «الجنجويد» فإن التقارير الدولية أوردت من الأدلة ما يؤكد تعاون الحكومة مع «الجنجويد».ومن هذه الأدلة[2]:

١ – تسليح ٢٠ ألفا من «الجنجويد» وتسليمهم ملابس مطابقة لملابس ضباط الجيش السودانى.

٢ – جمع السلاح من أيدى المزارعين المستقرين وأغلبهم من الأفارقة، فى مقابل ترك السلاح بحوزة البدو الرحل وأغلبهم من العرب.

٣ – التعاون بين الحكومة و«الجنجويد» فى تنفيذ الهجمات العسكرية على مواقع المتمردين، وذلك من خلال طريقتين، الأولى يتم استخدامها فى شمال دارفور، حيث يكون الهجوم على المتمردين بواسطة الطيران من الجو، والهجوم البرى للقوات المسلحة على الأرض وتساعد فى ذلك بشكل أساسى ميليشيات «الجنجويد»، والطريقة الثانية يتم استخدامها فى غرب دارفور، حيث يكون الاعتماد الأكبر على «الجنجويد»، بينما تقوم القوات المسلحة بتوفير الغطاء الجوى لهم.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما اندلعت الأحداث فى إقليم دارفور لجأ حزب المؤتمر الوطنى الحاكم إلى الحل الأمنى كأسلوب وحيد للقضاء على الأزمة، كما استفاد الحزب من التناقضات التى يزخر بها الإقليم فجند «الجنجويد»، وقد تركهم الحزب يمارسون أقصى أنواع العنف على هؤلاء المدنيين، كما ظهر فى تقرير لجنة تقصى الحقائق التى شكلها الأمين العام للأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٤م.

كما استخدم الحزب الحاكم الخلاف الذى دب بين حركة تحرير السودان بين رئيسها عبد الواحد نور وأمينها مينى أركوى مناوى واستطاع أن يقنع مناوى بالتوقيع على اتفاقية السلام، وبذلك تمكن الحزب من تقسيم حركة تحرير السودان التى كانت الأقوى عسكريا على أرض المعركة، كما استطاع الحزب شق حركة العدل والمساواة، وهى الحركة الثانية فى إقليم دارفور من خلال استقطاب ١٣ من قادتها الميدانيين منهم نائب القائد العسكرى للحركة[3].

(١) حيدر إبراهيم على، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) أ.د. إجلال رأفت، «الأزمة فى دارفور.. الأسباب...»، مرجع سابق، ص ٣٨، ٣٩.

(٣) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية»، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد، ١٢٧، خريف ٢٠٠٦م، القاهرة، ص ٩٨ – ١٠٠.

لمزيد من التفاصيل انظر:

– صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص ٩٢–٩٦.

فضلا عن ذلك، أثبتت تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch خلال عام ٢٠٠٤م وجود سياسة منظمة للتعاون بين الحكومة و«الجنجـويد» تتمثل فى السماح لهذه الأخيرة بممارسة أنشطتها، وتقديم الدعم العسكرى الكافى لها، ويكمن السبب الرئيسى وراء تجنيد الحكومة لهذه الميليشيات فعليا فى أمرين؛ أولهما: هو أن تلك الطريقة أثبتت نجاحها فى القضاء على حركات التمرد السابقة، وثانيهما: هو إدراكها لضعف الجيش النظامى، وعدم قدرته على التصدى لتلك الحركات، ونتيجة لذلك كان من الطبيعى أن تلجأ الحكومة إلى أفراد من قلب دارفور يحفظون جيدا مناطق الإقليم، ومدربين على حمل السلاح لما خاضوه من معارك لحماية قطعانهم، وإذا كانت مصلحة الحكومة اقتضت التعامل مع المجموعات العربية، فإن تلك الأخيرة أيضا كانت لها دوافعها للوقوف إلى صف الحكومة؛ فالمجموعات العربية التى ليست لها أراض فى دارفور وجدت فى تلك الأحداث فرصة لبسط نفوذها على أراض جديدة، كذلك فإنه على عكس القبائل الإفريقية التى تجد من يساندها من دول الجوار، فيبدو أن القبائل العربية لا تتلقى دعما خارجيا يذكر، ومن ثم وجدت فى التعامل مع الحكومة وسيلة للحصول على الأموال والسلاح.

وإزاء الممارسات الوحشية التى قامت بها «الجنجويد»، وانتهاجها سياسة التطهير العرقى، تكررت النداءات الدولية للحكومة السودانية بنزع سلاح تلك الميليشيات، غير أن هذه النداءات فى واقع الأمر أغفلت حقيقة مهمة، وهى تنوع الأطراف المكونة لهذه الميليشيات، واختلاف دوافع زعمائها، إلى الحد الذى أصبح من الصعب معه على الحكومة السودانية أن تسيطر عليه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن أول جهة دولية تصدت للأزمة هى المنظمات الطوعية والإنسانية، وتزعم منظمة «هيومان رايتس ووتش» الأمريكية أن الحكومة السودانية منعت بالكامل تقريبا وكالات الغوث الدولية من الوصـول إلى دارفور لمدة أربعة أشهر حاسمة، من أواخر

(١) انظر:

Flint Julie, "Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur", : Small Arms-Survey. Graduate Institute of International and Development Studies.". Geneva June ,2009. P.P 14, 23

http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SWP-17--Beyond

Janjaweed.pdf

أكتوبر ٢٠٠٣م حتى أواخر فبراير ٢٠٠٤م، ولكن تقرير الأمم المتحدة الذى صدر فى الأول من إبريل ٢٠٠٤م أكد أن المنظمات الإنسانية وصلت إلى دارفور فى سبتمبر ٢٠٠٣م، وقد أحصى التقرير من عشرين منظمة إغاثة دولية عاملة فى دارفور، ولكنه شكا من قلة عدد الموظفين العاملين من أجانب ومحليين، حيث ذكر أن عدد موظفى الإغاثة الأجانب كان حوالى ٣٦، والمحليين[1]١٦٦، وقد أصبحت عمليات الإغاثة خط المواجهة الأول بين الحكومة والمجتمع الدولى، حيث إن منظمات الإغاثة العاملة اتجهت – كما أشرنا – إلى استخدام الإعلام للتنبيه على ما تراه مأساة إنسانية كبرى فى دارفور، وذلك بغية جمع التبرعات لعملياتها هناك، وللضغط على الحكومات الغربية والمنظمات الدولية، والتى تستطيع من خلالها الضغط على الحكومة السودانية حتى تسمح للمنظمات العمل فى دارفور بحرية أكثر، وبعد أن أعلن الرئيس السودانى عمر البشير انتهاء العمليات العسكرية فى يناير ٢٠٠٤م، تعهد بالسماح لمنظمات الإغاثة بحرية العمل أيضا[2].

ب - مواقف القوى السودانية:

وقد استقطب الصراع الدائر فى دارفور بعض القوى الفاعلة فى المجتمع السودانى التى لعبت أدوارا خفية كان لها أثر واضح على مسرح الأحداث، ومن أهم هذه القوى:

١ – الحركة الشعبية لتحرير السودان:

بصفة عامة يمكن التمييز بين مرحلتين كان للحركة الشعبية فى كل منهما دور فاعل فى دارفور؛ المرحلة الأولى سابقة على توقيع اتفاق السلام مع الحكومة، والأخرى لاحقة لتوقيع الاتفاق، فى المرحلة الأولى كانت الحركة الشعبية تهدف إلى إضعاف موقف الحكومة المركزية من خلال توسيع رقعة الحرب ومدها إلى دارفور، وبرغم فشلها فى ذلك فى حقبة التسعينيات بعد القضاء على محاولة تمرد «داود يحيى بولاد» عام ١٩٩١م، فإنها لم تتخل عن هذا الهدف بشكل نهائى، وقد وجدت الفرصة سانحة فى مؤازرة تمرد دارفور، حيث تزامن انفجار الأوضاع فى دارفور مع مفاوضات السلام التى جرت بين الحكومة

(1) Office Of U.N. Resident And Humanitarian coordinator for the Sudan, Darfur Humanitarian Profile,No.1, April, 2004, at; http://www.humanitarianfo.org/darfur/uploads/hprofile/2004/apr/1%20Main20Reports/pdf (accessed on20/06/2008)

(٢) د.عبد الوهاب الأفندى، أزمة دارفور.. نظرة فى الجذور والحلول الممكنة، مرجع سابق، ص ٣٠–٤٠.

والحركة الشعبية، وهو ما وجدت فيه هذه الأخيرة فرصة لإضعاف موقف الحكومة، والحصول منها على أكبر قدر من المكاسب[1].

إلا أن التعاون بين جنوب السودان وغربه تحول من توحيد العمل العسكرى المشترك –كما كان إبان حركة «يحيى بولاد»– إلى التنسيق السياسى والمساعدات اللوجستية من الحركة الشعبية إلى الحركات المسلحة فى دارفور، لا سيما حركة تحرير السودان[2]، التى اجتمع قادتها، «مينى أركو ميناوى» و«عبدالله أبكر»، بزعيم الحركة الشعبية «جون جارانج» فى أوائل مارس ٢٠٠٣م، أى قبل إعلان تشكيل الحركة بفترة زمنية وجيزة، وتوضح مجموعة الأزمات الدولية «International Crises Group» أن الجيش التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان درب ما يقرب من ١٥٠٠ شخص فى منطقة غرب بحر الغزال فى مارس ٢٠٠٢م، وأن هذه القوات انضمت لاحقا إلى جيش تحرير السودان فور الإعلان عن تشكيل الحركة فى مارس ٢٠٠٣م.

أما فى المرحلة الثانية وهى اللاحقة على توقيع اتفاق السلام بين الحكومة والحركة الشعبية، فقد بدأت هذه الأخيرة فى لعب دور الوسيط ومحاولة التخفيف من حدة التوتر بين قوى التمرد فى دارفور والحكومة المركزية؛ ففى سبتمبر ٢٠٠٥م، أعلن «سلفاكير ميارديت» – زعيم الحركة الشعبية عقب وفاة «جون جارانج» فى يوليو ٢٠٠٥م – أن الحركة ستشارك بقوة فى المفاوضات الجارية فى مدينة «أبوجا» النيجيرية بين الحكومة السودانية والمسلحين فى دارفور[3].

٢ - حزب المؤتمر الشعبى:

أعلن الحزب برئاسة «حسن الترابى» تأييده للمطالب السياسية لأبناء دارفور، إلا إنه عارض استخدام العنف، ويمكن تفسير هذا الموقف للحزب فى ضوء سعى «الترابى»

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن الحركة الشعبية لتحرير السودان انظر :

– عثمان محمد البشرى،حركة تحرير السودان (الحرب وآفاق السلام فى دارفور)، الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٩م.

– هانى رسلان، «أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية»، مرجع سابق، ص ٢.

(٢) أ.د. إجلال رأفت،«الأزمة فى دارفور: الأسباب...»، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) انظر:

– د. عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق، ص ٣٢١.

– سامى السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٠، ٢١.

لاستخدام الصراع فى دارفور كأداة للثأر من النظام الحاكم بعد الانشقاق الذى حدث فى عام ١٩٩٩م، ومن ثم رأى الحزب فى تأييد مطالب المتمردين فرصة لتقويض استقرار النظام»[١].

ولقد تمثل مدخل حزب المؤتمر الشعبى إلى دارفور فى ثلاثة عوامل هى:

• الاعتماد على الانتماء الدينى لأبناء إقليم دارفور حيث إنهم مسلمون بنسبة ١٠٠٪[٢]، ومن ثم تعتبر بيئة صالحة لاستقبال أفكار الشيخ حسن الترابى الذى يعتبر مهندس مشروع الدولة الإسلامية الحديثة فى السودان.

• الاعتماد على التحرك السياسى لمريدى وتلاميذ حسن الترابى من أبناء الإقليم وبخاصة الذين ينتمون إلى القبائل الإفريقية أمثال على الحاج وخليل إبراهيم.

• الاعتماد على البيئة الإقليمية المحيطة التى انتشرت فيها الحركات الإسلامية.

ومن جانب آخر يتضح موقف الحزب بشكل أكبر فى ضوء ما أعلنه –على لسان زعيمه «الترابى» – من تأييده لحكم المحكمة الدولية الجنائية بتوقيف الرئيس «عمر البشير» فى مارس ٢٠٠٩م، ومطالبته لـ «البشير» بتسليم نفسه[٣]، كما تشير بعض الأقوال إلى أن حركة العدالة والمساواة ليست إلا جناحا عسكريا منبثقا عن حزب المؤتمر الشعبى، خاصة بعد التأييد العلنى الذى لقيته المطالب السياسية للحركة من رئيس الحزب[٤].

---

(١) د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية»، مرجع سابق، ص ٩٨–١٠٠.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

– التقرير الاستراتيجى الإفريقى ٢٠٠٢م – ٢٠٠٣م، القسم السادس: «الصراع والتعاون فى حوض النيل، أحداث دارفور»، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الثانى)، ص ٢٢٣.

(٢) يقال فى السنوات الأخيرة إنه يوجد فى إقليم دارفور حركة تبشير مسيحية وسط أهالى دارفور؛ حيث وجدت المنظمات التنصيرية تربة خصبة لتنمية حملاتها هناك، حيث قامت هذه المنظمات تحت غطاء الإغاثة وبحماية المنظمات الدولية العاملة، بجهود كبيرة لتنصير اللاجئين من أهالى الإقليم الذين يستوطنون فى مخيمات خارج المدن بعد خروجهم منها بسبب هجمات المتمردين، تلك المنظمات تستخدم الإغراء المادى فى إتمام أهدافها مثل: توظيف اللاجئين، أو مدهم بكميات كبيرة من المواد الغذائية، بجانب توفير المأوى والملبس لهم. ولكن الباحثة لم تعثر على دليل قاطع على هذا الادعاء، وإن كان نشر عن هذا الموضوع فى بعض المواقع الإلكترونية انظر:

– أزمة دارفور، موقع قصة الإسلام، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م:

http://www.islamstory.com

(٣) حوار صحفى مع نائب أمين حزب المؤتمر الشعبى «المحبوب عبد السلام»، موقع حريتنا، (١٤ إبريل ٢٠٠٩م):
http://www.horytna.net/Articles/Details.aspx?TID=2&ZID=259&AID=13848

(٤) هانى رسلان، «أزمة دارفور وجهود التسوية...»، مرجع سابق، ص ٣.

٣- الحزب الشيوعى:

يتبلور موقف الحزب فى التأكيد على مشروعية مطالب أبناء دارفور فى الاقتسام العادل للثروة، والسلطة، والمشاركة الديمقراطية فى عملية صنع القرار. ويؤكد الحزب أن حكومة الإنقاذ، ونظامها الرأسمالى، تتحمل المسئولية الكاملة عن تأسيس ودعم ميليشيات «الجنجاويد»، ومدها بالسلاح والمعلومات الأمنية، وتحريضها على شن حرب إبادة ضد المواطنين، وطالب الحزب بتنظيم جبهة واسعة ضد الحرب التى تجرى فى الإقليم، وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة، ونزع سلاح جميع الحركات المسلحة على حد سواء.

ونخلص مما سبق إلى أن السبب المباشر فى تفجر الأزمة والحجم الذى أخذته يعود إلى طبيعة التعامل السياسى مع التراكمات السابقة المتمثلة فى تدهور البيئة وتصاعد الصراعات العرقية مع دخول عوامل خارجية متشعبة.

وبتعبير آخر، يمكن أن يقال إن فقدان الدولة دورها كحكم فى الصراعات المحلية وتحولها إلى طرف فيها، أدى إلى تفجر المشكلة، كما أن استراتيجية استخدام الميليشيات القبلية كأداة لفرض سلطان الدولة أسهم فى التصعيد وخروج الأمر عن السيطرة[١].

٤- موقف حزب الأمة:

لا يكاد حزب الأمة يختلف عن بقية الأحزاب والقوى السياسية من حيث إدانته للوضع المتردى ورفضه أسلوب العنف والتصعيد العسكرى، وتأييد الإصلاح الجذرى، ومن أبرز المطالب التى ينادى حزب الأمة بها تجاه الوضع بدارفور (دعوته للاعتراف بالأخطاء السياسية من الخلل فى التوازن التنموى، وتسييس الجهاز الإدارى الأهلى وتحويلهما إلى ذراع حزبية وأمنية، وكذلك فإن التفريط فى مسألة التسليح والتدريب أدى إلى الانفلات الأمنى)[٢].

---

(١) التقرير الاستراتيجى الإفريقى، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

ولمزيد من التفاصيل حول خلفيات تحول الدولة السودانية من حكم إلى طرف فى النزاع، انظـر:

Abdelwahab EL-Affendi, For a state of Peace; Conflict and the Future of Democracy in - ,Sudan : Centre for the Study of Democracy , 2002

(٢) د. طارق الشيخ، «القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور»، موقع الجزيرة، ٣/١٠/٢٠٠٤م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E810D69-7BB0-4E79-9559-0A6A61790DC9.htm

ودعا الحزب إلى لقاء جامع لكل القوى السياسية والفكرية والأهلية والمهتمين بقضية دارفور من داخل وخارج الإقليم،وطُرح فى ذلك اللقاء رؤية قومية لحل الأزمة وخرج ذلك اللقاء بتكوين لجنة قومية، واستمر ذلك النهج فتم التقاء القوى السياسية بعد دعوتها فى مارس ٢٠٠٣م لمناقشة قضية دارفور على هامش مبادرة التعاهد الوطنى، وقدم الحزب مبادرة متكاملة فى أول ديسمبر ٢٠٠٣م لكل القوى السياسية بما فيها الحكومة أعقبه إطلاق نداء دارفور وجدد المبادرة فى ٩ فبراير ٢٠٠٤م[١]، وقد أكد حزب الأمة التسليم بحقائق موضوعية مثل الحقوق المشروعة للمزارعين والرعاة مع ضرورة الحياد وكفاءة الإدارة المدنية والأهلية، ويذهب لحد الدعوة إلى إعفاء حكام الولايات وتعيين ولاة جدد من ذوى الكفاءة، والدعوة إلى مؤتمر جامع يمثل كل القوى السياسية التى كانت ممثلة فى الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٨٦م، وكذلك القوى التى أفرزتها المقاومة المسلحة للنظر فى قسمة السلطة المركزية كأساس للتوازن لكل السودان، هذا إلى جانب كيفية إزالة آثار ثقافة العنف ومشروع نزع السلاح وإعادة الانضباط، ووضع خارطة استثمارية تعالج صراع الموارد[٢].

٥- موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى:

أكد الحزب الاتحادى الديمقراطى السودانى الذى يترأسه السيد محمد عثمان الميرغنى أن الحرب لن تحل النزاع فى دارفور، وأن المدخل الحقيقى لحل مشكلة السودان بدارفور هو التوافق الوطنى والسياسى.

وفيما يتعلق بالمشاركة فى السلطة يرى الحزب اعتماد منصب نائب رئيس الجمهورية لدارفور مقرونا بالسلطات والصلاحيات، وأن تتم المشاركة لأهل دارفور فى السلطة التنفيذية الاتحادية على قاعدة التعداد السكانى لعام ١٩٩٣م مع مراعاة التمثيل فى القطاعات الجغرافية لولايات دارفور، ومعالجة تمثيل أهل دارفور بالمجلس الوطنى لتجاوز إفرازات الإحصاء ومقاطعة التسجيل، ودعا الحزب الاتحادى إلى تطبيق نص المادة (٧٢) من اتفاق «أبوجا» بشأن التمثيل فى مجلس الولايات (يكون ممثلو ولايات دارفور أشخاصا بارزين ليست لهم علاقة حزبية ولا انتماء سياسى)، ويوافق الأطراف على ضرورة إجراء تشاور

(١) جريدة الصحافة، ٢١ مايو ٢٠٠٥م.

(٢) أزمة دارفور «موقع قصة الإسلام»، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧م:

/http://www.islamstory.com

واسع النطاق بين الدارفوريين بشأن تمثيل ولايات دارفور فى مجلس الولايات، وحث على مراعاة تمثيل أهل دارفور فى الأجهزة القضائية والخدمات المدنية والهيئات القومية والتمثيل الدبلوماسى، وكذلك المفوضيات القومية وفقا للأسس التى تضمن التمثيل العادل، وفيما يتعلق بشكل الحكم يرى الحزب أن يتم ذلك على قاعدة التوافق بين أهل دارفور، ويحكم الإقليم بوصفه الجغرافى وفق حدود ١٩٥٦م، وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادى يرى الحزب الاتحادى بضرورة قيام الحكومة بالتوزيع العادل للثروة القومية، من خلال التمييز الإيجابى لـ«دارفور» تعويضا على ما فاته تنمويا بتخصيص نسبة مئوية من الموارد القومية تعادل نسبة سكان الإقليم على أسس تحكمها فترة يتفق عليها[١].

نخلص مما سبق إلى أن الأحزاب السياسية فى السودان تكاد تتفق على إلقاء تبعية الأزمة على الحكومة السودانية من جانب، كما أنها تؤكد أن مشكلة دارفور قضية سياسية تتطلب حلا سياسيا، وذلك من خلال إقامة مؤتمر قومى جامع يضم كل القوى السياسية وإقليم دارفور، والاستفادة من مبادرات سكان الإقليم لحل الأزمة[٢].

ثالثا حركات التمرد فى إقليم دارفور:

سيتم تناول حركات التمرد فى إقليم دارفور متضمنا نشأتها، والمشاكل الداخلية والانشقاقات التى حدثت بها، ودور الحكومة السودانية تجاهها، والتحالفات التى عقدت بينها، والدور الليبى والتشادى تجاهها، وهذا يتضح فيما يلى:

أ- حركة تحرير السودان:

The Sudan Liberation Movement / Army (SLM/A)[٣]

---

(١) الحزب الاتحادى الديمقراطى يطرح رؤيته لحل مشكلة دارفور، موقع جيش التحرير والعدالة، ٣٠ مايو ٢٠١١م:
http://sudanljma.com/home/index.php?option=com_content&view=article&id=1914:2011-05-30-08-20-02&catid=1:latest-news&Itemid=510

(٢) د. طارق الشيخ، «القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور»، موقع الجزيرة ٣/١٠/٢٠٠٤م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E810D69-7BB0-4E79-9559-0A6A61790DC9.htm

(٣) انظر الموقع الرسمى للحركة:
http://www.slm-sudan.com/index.php

١ - نشأة الحركة:

تشكلت من مجموعة «الفور» و«الزغاوة» و«المساليت» (خلال عامى ٢٠٠٠م – ٢٠٠١م)، حيث تدربت على حمل السلاح، وهى تعتبر اللبنة الأولى فى إنشاء الحركة، وفى منتصف فبراير ٢٠٠٣م أطلقت الحركة على نفسها جبهة تحرير دارفور Darfur Liberation Front فى أعقاب هجوم شنته الحركة على مركز حكومى فى«جولو» Golo بجبل مرة، وفى أوائل مارس ٢٠٠٣م عقد جون جارانج الزعيم السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعا فى رومبيك – عاصمة جنوب السودان– مع عبد الله أبكر ومينى أركو ميناوى وممثلين عن «الفور»، وعقب انتهاء الاجتماع تم الإعلان عن قيام الحركة[١]، وتزعم هذه الحركة المحامى عبـد الواحد نور من قبائـل «الفور»، بينما تولى أمانتها العامة مينى أركوى مناوى من قبائل «الزغاوة»، وقد انحصرت مطالبها فى البداية فى وقف الميليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة فى السلطة، وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، تحولت المناوشات المسلحة إلى حركة عسكرية واسعة[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنها كانت فى البداية التنظيم الأكثر نشاطا على المستوى العسكرى، ويعرف الجناح العسكرى لهذا التنظيم باسم «جيش تحرير السودان»[٣]، وقد حدد بيان حركة تحرير السودان الذى صدر فى كندا فى ٢٠٠٣م أهداف الحركة فيما يلى:

- بناء سودان ديمقراطى قائم على قواعد جديدة من العدالة، وإعادة توزيع الثروة، ومراعاة التعددية الثقافية والسياسية.
- الاعتراف بحق تقرير المصير والاختيار الحر.
- تنمية المناطق المهمشة.

---

(١) انظر:

– سامى السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣–٢٥.

– حركات دارفور المسلحة بين الأيدلوجية والقبلية والقضية، منبر السودان الجديد، ٢٠–١–٢٠٠٩م:
http://www.newsudan.org/vb3/showthread.php?t=16372

(٢) عمر محمد سلطان، «مشكلة دارفور والسلام فى السودان»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٥٨.

(٣) التقرير الاستراتيجى الإفريقى ٢٠٠٢م – ٢٠٠٣م، القسم السادس: «الصراع والتعاون فى حوض النيل، أحداث دارفور»، مرجع سابق، ص ٢١٩.

• احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما جاء فى المواثيق الدولية.
• التأكيد على النظام اللامركزى للحكم فى صورة نظام فيدرالى.

وقد أكد البيان دعوة أبناء دارفور من كافة القبائل، لدعم الحركة والانخراط فى صفوفها، – ومن ثم فإن الحركة تعمل على مستوى إقليم دارفور –[١]، كما دعا المجتمع الدولى لتقديم دعم إنسانى عاجل لـ«دارفور»، ويبدو جليا أن الخط الفكرى لحركة تحرير السودان يؤمن بالنهج العلمانى ويطالب بفصل الدين عن السياسة، وهى بذلك تقترب فى منهجها من الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون جارنج)[٢].

٢ - المشاكل الداخلية:

بدأت الخلافات داخل الحركة منذ (مفاوضات أبوجا) مع الحكومة فى عام ٢٠٠٥م، حيث نتج عنها انشقاق بالحركة بسبب اختلاف مواقف قياداتها، مما أدى إلى انقسامها بعد مؤتمر «حسكنيتة» عام ٢٠٠٥م، ولا سيما أنه أسفر عن عزل عبد الواحد محمد أحمد النور من موقعه كرئيس للحركة لعدم التزامه المؤسسية، وانفراده فى اتخاذ القرارات ولضلوعه فى عمليات الفساد المالى، وجمعه الأموال لمصلحته الخاصة، وكذلك لإثارة الفتن العنصرية داخل الجيش وقيادته العسكرية[٣]، ومن ثم انقسمت الحركة إلى جناحين:

– الجناح الأول: حركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد محمد نور).
– الجناح الثانى: حركة تحرير السودان (جناح أركو مينى مناوى).

وتوصل جناح مينى أركو إلى اتفاقية مع الحكومة، بل وأصبح كبير مساعدى رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية فى إقليم دارفور[٤]، ومن جانب آخر اعتبر مؤيدو مناوى أن هناك تجاوزات حدثت أثناء جولات التفاوض مع الحكومة من قيادات الحركة، أهمها مطالبتها بفصل الدين عن الدولة، (برغم أن كل شعب دارفور مسلم)، ولهذا تعرض هذا الجناح إلى عدة انشقاقات[٥].

(١) سامى السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣–٢٥.
(٢) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور.. أبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٥٨.
(٣) انظر:
– د.عبده موسى، «من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى»، مرجع سابق، ص ٣٨٦–٣٨٧.
(٤) مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى السودان، ١٦ أغسطس ٢٠١١م:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98
(٥) خلافات حركة تحرير السودان تغطى على أزمة دارفور، موقع سودان أون لاين، ٢٤ –٨–٢٠٠٥م:=

بينما رفض جناح عبد الواحد توقيع أى اتفاق مع الحكومة وذلك لأنه متمسك بمبدأ التعويضات الفردية للمتضررين ونزع سلاح الجنجويد، ويرفض تقسيم إقليم دارفور[١]، فيما يرى مؤيدو عبد الواحد نور أن أمين الحركة يسعى لقيادتها نحو القبلية تمشيا مع مشروع سابق طرحته بعض الفئات بتبنى إقامة دولة «الزغاوة» الكبرى التى تشمل جزءا من تشاد والسودان وليبيا[٢]، وقد تعرض هذا الجناح إلى عدة انشقاقات، ولهذا أقام عبد الواحد نور بباريس منذ التوقيع على اتفاقية أبوجا سنة ٢٠٠٦م وقاطع جميع مؤتمرات السلام المتعلقة بإقليم دارفور[٣]، كما قام مؤخرا بفتح مكتب له فى إسرائيل، الأمر الذى قوبل برفض شديد من كل القوى السياسية المعارضة والحليفة)[٤].

ومن الجدير بالذكر أن عبد الواحد نور رئيس حركة تحرير السودان أوضح فى تصريحات له فى ١٥-٥-٢٠١١م بأن حركته دشنت مرحلة جديدة، أطلق عليها مرحلة «الانفتاح»، وذلك بتصعيد العمل لإسقاط حكومة الرئيس السودانى عمر البشير، وأن العلمانية هى الطريق لتوحيد السودان، وتصعيد العمل العسكرى والتنسيق مع الفصائل الأخرى، وأحزاب الشمال، بعد أن أطلق على المرحلة السابقة لعمل حركته «مرحلة الانغلاق»، وكشف نور عن مغادرته العاصمة الفرنسية باريس نهائيا والتوجه إلى إفريقيا لقيادة خطة تغيير نظام الحكم فى الخرطوم[٥].

=http://www.sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=247&msg=1188281545

(١) مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى السودان، ١٦ أغسطس ٢٠١١م.
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98:

(٢) خلافات حركة تحرير السودان تغطى على أزمة دارفور، موقع سودان أون لاين، ٢٤ -٨-٢٠٠٥:
http://www.sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=247&msg=1188281545

(٣) عبد الواحد محمد نور، موقع الجزيرة، ٢١/١٠/٢٠٠٧م:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1072430

(٤) مايسة مدنى محمد مدنى، «تداعيات الأوضاع السياسية على الأمن الاقتصادى»، مركز التنوير المعرفى السودان، ١٦ أغسطس ٢٠١١م:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=98

(٥) رئيس حركة تحرير السودان العلمانية هى طريقنا لتوحيد السودان، موقع نسيج الإخبارى، ١٥-٥-٢٠١١م:
http://news.naseej.com/Detail.asp?InSectionID=2235&InNewsItemID=389687

وتجدر الإشارة إلى أنه قد أكد تقرير أصدره المعهد العالى للدراسات الدولية بجنيف بعنوان «انفراط عقد جماعات التمرد فى دارفور» ظهور العديد من العوامل التى أدت إلى تشرذم الحركة للعديد من الفصائل ومنها:

• إن السيطرة على حركة تحرير السودان تعتبر من أهم أسباب الخلاف بين كل من قبيلة «الفور» و«الزغاوة» ولا سيما فى ظل الاختلافات بين كل من عبد الواحد نور من «الفور»، وميناوى من «الزغاوة» حيث تنافس كلاهما على السلطة فى دارفور فى الداخل من جانب وأمام المجتمع الدولى بالخارج من جانب آخر.

• انعدام الثقة الذى يكنه القادة الميدانيون لنظرائهم السياسيين خارج دارفور؛ ففى ٢٠٠٥م بعد مؤتمر حسكنيتة، عندما سئل ميناوى عن عبد الواحد نور وشريف حرير اللذين كانا يعيشان فى أسمرة فى ذلك الوقت أجاب: «من هؤلاء الأشخاص الذين فى أسمرة ؟»[١].

٣ - أبرز الانشقاقات:

تعرضت حركة تحرير السودان للعديد من الانقسامات والانشقاقات السياسية والميدانية من أبرزها:

• مؤتمر حسكنيتة: انعقد فى حسكنيتة فى الفترة من ٢٨أكتوبر ٢٠٠٥م– ٥ نوفمبر ٢٠٠٥م، وأصدر بيانه الختامى حيث قام بتعيين عيسى بحر الدين محمود رئيسا لمجلس التحرير الثورى، ومحمد هارون هود نائبا له، كما تم تعيين مينى أركو مناوى رئيسا للحركة خلفا لعبد الواحد محمد أحمد النور، ود. الريح محمود جمعة نائبا له، ومصطفى محمد أحمد تيراب أمينا عاما للحركة، والقائد جمعة محمد حقار قائدا عاما لقوات الحركة، وبخيت كريمة قائد ثانى للقوات، وذلك قبل انعقاد جولة المفاوضات السابعة فى أبوجا، وعارض بعض القادة الميدانيين المؤتمر؛ لأنه لا يمثل الحركة، وقد انسحب ٢٧٠ عضوا من المؤتمرين عقب رفع الجلسة الافتتاحية من جملة المؤتمرين البالغة ٨٠٠ عضو[٢].

(١) فيكتور تانر وجيرومى «توبيانا»، انفراط عقد جماعات التمرد فى «دارفور»، مشروع مسح الأسلحة «الصغيرة»، المعهد العالى للدراسات الدولية، جنيف، يونيه ٢٠٠٧م:

http://www.smallarmssurvey.org

http://old.ifhamdarfur.net/files/SWP_6_Darfur_rebels_ar.pdf

(٢) انظر:

– التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨–٢٠٠٩م، مرجع سابق، ص ٦٢–٦٣.

– عبد العزيز محمود، ديناميات الصراع المسلح فى «دارفور»، مركز الدراسات السودانية، ٢ ديسمبر ٢٠٠٨م:

• قرار مجموعة الـ (١٩): فى أثناء المفاوضات السابعة التى بدأت أواخر نوفمبر٢٠٠٥م، قرر عبد الواحد محمد نور إلغاء المفاوضات ومخاطبة الاتحاد الإفريقى، وسحب ممثلى حركة تحرير السودان من المفاوضات، وإلغاء تكليفهم من قبل الحركة، وذلك لخلافات شخصية بينه وبين ينى أركو مناوى إثر مؤتمر حسكنيتة، فاجتمع مع القادة السياسيين والعسكريين بفندق شيدا بـ«أبوجا»، وأصدروا قرارا بعزل عبد الواحد محمد نور من رئاسة الحركة، وتكليف نائبه خميس عبد الله أبكر برئاسة الحركة، والإبقاء على وفد التفاوض مع الحكومة كما هو إنقاذا للمفاوضات، وبعض الصحف تصور مجموعة الـ ١٩ ككيان سياسى له وجود عسكرى على الأرض وهذا خطأ.

• الإرادة الحـرة: عند رفض عبد الواحد محمد نور، وكذلك خميس عبد الله أبكر التوقيع على اتفاق أبوجا انشقت الإرادة الحرة بعد أن خاطب كل من –(على دينارى، والفاضل كايا، ومجموعة أحمد كبر بقيادة القائد آدم صالح، ومحمد عبد الكريم، وبخيت، ود. فروج قائد جناح «الداجو» والقائد بشرى عمر أتيم، وإسماعيل أغبش) – عبد الواحد محمد نور طالبين حضوره للميدان لمناقشة القادة، أو إرسال طائرة تقلهم إلى أبوجا للإدلاء برأيهم لأن دستور الحركة ينص على أن المرجعية للميدان، وقرروا جميعا الانحياز لجانب السلام، وعندما علم عبد الواحد بنواياهم لم يحضر، ولم يرسل لهم طائرة تقلهم بل وبلغ به الأمر أن أخفى ذلك على الاتحاد الإفريقى الراعى للمفاوضات، وقد كلف هؤلاء القادة البروفيسير عبد الرحمن موسى برئاستها فوقع على الاتفاق فى أديس أبابا باسم الإرادة الحـرة[١].

• جناح السلام: هو جناح منشق عن الإرادة الحرة وكلفت القيادات الميدانية المهندس إبراهيم مادبو بالرئاسة، وقد وقع على الاتفاق بأديس أبابا[٢].

• جناح الوحـدة: بعد الانشقاقات التى لحقت بحركة تحرير السودان وسيطرة الطموحات الشخصية على كثير من القادة، والإحباط الذى رافق هذه الانشقاقات حاول القائد أحمد كبر جبريل جمع القادة الميدانيين على بيان الحركة، وأهدافها، وبذلك أسسوا

http://www.ssc-sudan.org/ara/Articles/Content/View/246

(١) التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، مرجع سابق، ص ٦٢–٦٣.

(٢) انظر:

– د.عبده موسى،من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

حركة تحرير السودان / الوحدة، حيث تم تكليف عبد الله يحيى برئاسة المجلس الثورى، والأستاذ أحمد كبر نائبا لرئيس المجلس الثورى[1].

• مجموعة أحمد عبد الشافع: عندما أصدر جمعة حقار بيانه بعزل عبد الواحد محمد نور، وتجميد نشاط مينى أركو مناوى سارع مينى أركو بإصدار بيان يعلن فيه انصياعه للقيادة الميدانية[2]، ولهذا أخذ قادة «الفور» قواتهم وصعدوا شرق الجبل، ورفضوا قيادة جمعة محمد حقار، وبعضهم سمى عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) قائدا عاما، واعتبروها شأنا قبليا، وقد كلف أحمد عبد الله (مور) لجنة برئاسة القائد بشرى عمر مسئول الإمداد لتجاوز الخلافات قبل انعقاد مؤتمر الحركة، وقد اجتمع بشرى بالقادة فى منطقة دربات فى مارس٢٠٠٥م، ثم التقى بعضهم فى «دار السلام»، ثم «مهاجرية»؛ حيث التقى مينى أركو مناوى فى إبريل، وقد وعدهم بإصلاح ما حدث، ولكن مينى أركو قرر إقامة المؤتمر، برغم وجود خلافات داخل القوات كنتاج لاختلاف الرئيس والأمين العام. وبعد ذلك ظل الذين صعدوا شرق الجبل تحت رئاسة عبد الواحد حتى قررت القيادة الميدانية تكليف أحمد عبد الشافع برئاسة الحركة، وذلك بعد ذهاب خميس عبد الله أبكر لجبهة الخلاص الوطنى.

• حركة التحرير الأم: صدر قرار عن المجلس العسكرى الثورى فى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٦م، جاء فيه: «يعزل الرئيس المكلف أحمد عبد الشافع يعقوب باسى من منصب رئيس حركة وجيش تحرير السودان من تاريخ ١٤سبتمبر ٢٠٠٦م»، ويكلف كل من الآتية أسماؤهم كل حسب ما هو مبين أمام اسمه إلى حين انعقاد المؤتمر العام:

– أبو القاسم إمام الحاج	رئيس مكلف للحركة
– محيى الدين عبد الله عبد الجبار	أمين عام مكلف للحركة
– د.سنوستى محمد السنوى	ناطقا رسميا باسم الحركة وكبير المفاوضين

وقد وقع على البيان (٢٢) عضوا يمثلون المجلس العسكرى الثورى/القيادة الميدانية،

(١) التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، مرجع سابق، ص ٦٤–٦٥.

(٢) انظر:

– عبد العزيز محمود، «ديناميات الصراع المسلح فى دارفور»، مركز الدراسات السودانية، ٢ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.ssc-sudan.org/ara/Articles/Content/View/246

وقد لحقت حركة تحرير السودان الأم بالسلام عقب توقيع بروتوكولات إضافية لاتفاق أبوجا فى طرابلس يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦م[١].

• فى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩م أعلنت عدة فصائل منشقة عن الحركة الأم الوحدة فى كيان جديد يحمل اسم «القوى الثورية لتحرير دارفور»، وتشمل هذه الفصائل كلا من قيادة خميس عبد الله أبكر، وقيادة الوحدة، والقيادة الميدانية، ووحدة جوبا، والخط العام[٢].

(ب) حركة العــدل والمساواة:

The Justice & Equality Movement (JEM)

١ - نشأة الحركة:

تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان، ولكن فى عام ٢٠٠٣م نفسه، وهى مكونة من قبائل «الزغاوة»، و«الفور»، و«المساليت»، ويقود جناحها السياسى خليل إبراهيم من قبيلة «الزغاوة»[٣]، وأحد أتباع حسن الترابى، وكان يدير الحركة فى البداية سياسيا من لندن، أما الجناح العسكرى فكان يتولى قيادته العميد التيجانى سالم درو.

وتتميز هذه الحركة بقوة أجندتها السياسية التى تفوق عملها العسكرى، ويتشكل الهيكل الإدارى من قيادة تنفيذية، ومؤتمر عام، ومجلس للداخل ومجلس للخارج، وتهدف

(١) التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، مرجع سابق، ص ٦٦–٦٧.

(٢) يسرا صلاح، «دور مجلس الأمن تجاه أزمة دارفور»، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٧٣.

(٣) ولد الدكتور خليل إبراهيم فى قرية الطينة شمالى دارفور على الحدود مع تشاد، وينتمى لقبيلة «الزغاوة». تلقى تعليمه الابتدائى والإعدادى فى قرية الطينة، ثم تعليمه الثانوى فى مدرسة الفاشر الثانوية وتخرج فى كلية الطب بجامعة الجزيرة عام ١٩٨٤م، وعمل خليل وزيرا للتربية والتعليم بولاية شمال دارفور ومستشارا لحكومة بحر الجبل، حتى قدم استقالته عام ١٩٩٠، كما عمل وزيرا للصحة بشمال دارفور ووزيرا للشئون الهندسية بولاية النيل الأزرق، انضم للحركة الإسلامية منذ أن كان فى الثانوية، ثم أصبح أحد قياداتها فى دارفور، ما بين عامى ١٩٨٩م و١٩٩٩م كان قائدا بارزا فى قوات الدفاع الشعبى، من عملياته الشهيرة اعتقال يحيى بولاد، وهو كادر إسلامى انشق عن الحركة الإسلامية عام ١٩٩٣م وانضم لصفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان، بزعامة الراحل جون جارنج حين حدث الانشقاق فى صفوف الإسلاميين بين الرئيس عمر البشير وبين دكتور الترابى، كان خليل أحد ثمانية من أبناء الحركة الإسلامية الذين انحازوا للترابى، وبحكم العلاقة الوثيقة بينهما، فإنه دائما ما يرى المراقبون أن خليل يعول على الترابى لكى يكون منبرا فى الخرطوم لمطالب الدارفوريين. انظر:

– رمضان محجوب خليل، «فى دارفور.. جرد حساب لفترة الغياب، موقع صحيفة الرائد السودانية ١٣–٩–٢٠١١م:

.http://alraed-sd.com/portal/permalink/63830.html

حركة العدل والمساواة إلى سودان موحد فى إطار الفيدرالية – حيث إنها تعمل على مستوى كل السودان، فهى حركة قومية – ورؤيتها لنظام الحكم أن تكون ولاية الرئيس المنتخب لا تزيد على أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم فيدرالية، هى الشمال، والجنوب، والشرق، ودارفور، وكردفان، والوسط، والخرطوم، وترى أن رئيس البلاد يأتى بالتناوب بين الأقاليم، كما تطالب بمجلس شيوخ إلى جانب مجلس النواب ليؤدى إلى توازن فى السلطة التشريعية، أما عن الخط الفكرى لحركة العدل والمساواة فهى تؤمن بالنهج الإسلامى وبذلك تكون أقرب إلى حزب المؤتمر الشعبى (حسن الترابى)[1].

وقد جاء فى بيان حركة العدل والمساواة التأسيسى أنها تهدف إلى إنهاء التمييز العنصرى فى منهج الحكم فى السودان، والعمل على تقسيم الحقائب الوزارية وإدارة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وكل الوظائف المفتاحية فى الدولة بالتساوى بين الأقاليم على قاعدة الكثافة السكانية والكفاءة، وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص التلقائى فى الدولة، واختيار رئيس الجمهورية وولاة الولايات بالانتخاب الحر المباشر، وأن يراعى تحقيق التوازن الاجتماعى الولائى فى تشكيل الحكومات الولائية بما فى ذلك ولاية الخرطوم[2].

وقد نشرت الحركة الكتاب الأسود The Black Book عن عدم توازن السلطة والثروة فى السودان، وميلها صوب الشمال العربى، واتهام الشمال بالسيطرة على المستويات العليا من المناصب الحكومية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الشكوك تحوم حول تبعية حركة العدل والمساواة لحزب المؤتمر الشعبى المنشق عن حزب المؤتمر الوطنى (الحزب الحاكم)، فالعلاقات المزعومة بين هذه

---

(١) أ.د.إجلال رأفت«أزمة دارفور أبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٢) ولمزيد من التفاصيل انظر:

– عبد النعيم ضيفى عثمان، مرجع سابق، ص ٣٧–٣٨.

– الكتاب الأسود، موقع حركة العدل والمساواة:

http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/black_book/black_book_second/b.book%20power.I .htm

(٣) انظر: البيان التأسيسى لحركة العدل والمساواة،موقع حركة العدل والمساواة:

http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/jemintern/basic_explanation/beyen.htm

الحركة والمؤتمر الشعبى بقيادة الدكتور حسن الترابى ترتكز أساسا على أن زعيم «المساواة» الدكتور خليل إبراهيم، ناشط بارز فى الحركة الإسلامية خلال التسعينيات، وإن كان ينفى خليل وحركته أى علاقة لهم حاليا بالترابى، لكن الحكومة تزعم أن «المساواة» بمثابة «أداة» فى يد الزعيم الإسلامى فى الخرطوم،[1] وشبهة تبعية الحركة للمؤتمر الشعبى تأتى أيضا من قياداتها، حيث إن مسار أحمد حسين كان مديرا لمكتب الدكتور الترابى، عندما كان رئيسا للحزب الحاكم، وكذلك الدكتور جبريل إبراهيم كان مديرا لشركة عزة للطيران[2].

ولهذا جاء فى بيان صادر عن جبهة الخلاص الوطنى – حركة العدل والمساواة السودانية – القيادة العامة بتاريخ ٢٧ يوليو٢٠٠٧م، ما نصه: [لقد هيمنت عناصر من المؤتمر الشعبى على مفاصل العمل داخل الحركة، مما جعل الحركة قبلة لما يسمى بأمراء المجاهدين، الشيء الذى أدى إلى إقصاء الكوادر التى لا تنتمى إلى ماضيهم حتى صار الأمر وكأنه رابطة لزملاء جهاد طويل وقديم]، وقد عزل البيان الدكتور خليل إبراهيم من موقعه، ووقع عليه (٧٤) من القادة العسكريين والميدانيين[3].

٢ - المشاكل الداخلية بالحركة:

منذ نشأة الحركة ظل الارتباط القبلى عنصرا مهما يشكل رؤية العدل والمساواة حيث إن أغلب كوادرها القياديين كانوا من قبيلة «الزغاوة»؛ بل من عشيرة واحدة من عشائر هذه القبيلة هم «الزغاوة» كوبى، وهم يعيشون فى كل من دارفور وتشاد، ولكن أغلبيتهم فى تشاد والجزء الموجود فى دارفور هم الأقلية، ومن بينهم د.خليل إبراهيم الذى نشأ فى منطقة الطينة الحدودية وهى مقر هذه القبيلة فى دارفور، وبعد الانقسامات المتتالية التى تعرضت لها الحركة أصبحت أغلبية القيادة من هذه القبيلة، بل يمكن الزعم بأن ثمانين فى المائة منهم من أسرة د. خليل إبراهيم.

ومن جانب آخر فإن تداخل الصلاحيات وصراع مراكز القوى فى الحركة قد أسهم كثيرا فى إضعاف الحركة؛ حيث تتنافس بها ثلاثة مراكز قوى داخلية (سياسية وعسكرية

(١) «خلافات متصردى دارفور عقبة أمام السلام»، موقع سودان أون لاين، ٦-٥-٢٠١٠م:
http://www.sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=178&msg=1139056896

(٢) د.عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ٣٨٩:

(٣) التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

وقبلية)، فمركز القوى السياسية يمثله قيادات المؤتمر الشعبى بالحركة إبراهيم ألماظ كنائب رئيس الحركة (المعتقل) بالخرطوم وأحمد آدم بخيت وبقية قيادات المؤتمر الشعبى الأخرى بالحركة، أما القوى العسكرية فقد انحرفت الحركة وزعيمها عن المسار الحقيقى لها بسيطرة الأجندة الشعبية والقبلية عليها، وكان يقود هذا الاتجاه أبو بكر حامد الذى انشق، هذا بالإضافة إلى كثير من القيادات الميدانية التى كانت تعارض سيطرة المؤتمر الشعبى على ملمح الخط الاستراتيجى للحركة، أما القوى القبلية فهى الأبرز سيطرة داخل الحركة فمركز القبيلة يقوده جبريل إبراهيم – أمين العلاقات الخارجية والتعاون الدولى بحركة العدل والمساواة–، وهو يدعو إلى سيطرة قبيلة «الزغاوة» المطلق على مقاليد الأمور فى الحركة.

ومن جانب آخر فإن الحركة ظلت فى موقف تأرجح تفاوضى فهى تارة تريد إشراك الحركات الأخرى فى عملية التفاوض، وأخرى تريد مفاوضتها وحدها فقط، ومرة تريد المفاوضات ومرات كثيرة لا تريدها، وما بين هذه الترددات اختفت ملامح الخط التفاوضى لحركة العدل[1].

ومن الجدير بالذكر أنه بعد وحدة الحركة مباشرة فى الدوحة واندماج كل فصائل الحركة فى كيان واحد بمسمى التحرير والعدالة ظهرت بعض الخلافات الداخلية تجاه رئيس المكتب الداخلى، ومنها اختزال الحركة فى ذاته، فهو يقوم بمهام كل الأمانات، وتحكمه فى الملف المالى واستخدام سياسة «فرق تسد» وتحريض آخرين واحتواء البعض بنهج الإسلاميين ذاته الذين تسلل منهم إلى الحركة، والتقوقع فى الإطار الاجتماعى الضيق، مما خلق مجموعة من التشوهات فى جسم الحركة وإقصاء فصائل بعينها مثل حركة وجيش تحرير السودان الديمقراطية (كاربينو)، وكذلك (مجموعة العقيد جابر) وأيضا حركة تحرير السودان قيادة جوبا وغيرها من الفصائل المؤثرة سياسيا واجتماعيا وعسكريا فى حركة وجيش التحرير والعدالة مما أجبر الكثيرين على الابتعاد عن المكتب الداخلى[2].

(١) انظر:

– رمضان محجوب خليل «فى دارفور.. جرد حساب لفترة الغياب»، موقع صحيفة الرائد السودانية ،١٣–٩–٢٠١١م:

http://alraed-sd.com/portal/permalink/63830.html

(٢) بيان من حركة وجيش التحرير والعدالة،بخصوص أداء المكتب الداخلى وتجاوزات رئيسه، منبر السودان الجديد،١٩–٢–٢٠١١م:=

٣ - الانقسامات التى شهدتها حركة العدل والمساواة:

• فى مارس ٢٠٠٤م انشقت مجموعة من الضباط بقيادة جبريل عبد الكريم بارى رئيس هيئة الأركان العسكرية عن الحركة، بدعوى علاقات د.خليل إبراهيم المستمرة مع الترابى واتباعه برنامجا وطنيا إسلاميا لا يركز على قضايا دارفور، وفى ١٧ إبريل من العام ذاته قامت مجموعة الضباط المنشقون بتشكيل الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية.

National Movement of Reform and Development (NMRD)

وأنشأت الحركة معقلا لها فى منطقة جبل مرة، وتواجه هذه الحركة اتهامات واسعة الانتشار بالفساد وسوء التصرف فى الأصول المالية.

• فى إبريل ٢٠٠٥م عندما حاول محمد صالح (أحد كبار القادة الميدانيين سابقا) إزاحة إبراهيم خليل من رئاسة حركة العدل والمساواة، وكان محمد صالح أحد كبار أعضاء وفد حركة العدل والمساواة فى مفاوضات أبوجا، وتم فصله من الحركة بعد حضوره اجتماعا فى «نجامينا» فى فبراير من العام ذاته برغم رفض خليل إبراهيم، وفى ١٠ إبريل من العام ذاته أصدر حزبه وحوالى ٦٠ قائدا ميدانيا بيانا ينشئ قيادة ثورية ميدانية لحركة العدل والمساواة تهدف إلى عزل خليل إبراهيم من منصبه، وأعلن القادة أن سبب انشقاقهم هو علاقة د. خليل إبراهيم بالمؤتمر الشعبى، وأنشأ المنشقون مجلسا للقيادة الجماعية الثورية المؤقتة بقيادة محمد صالح، وأعلنوا سعيهم لإقامة سودان موحد تتوافر فيه المساواة واحترام سيادة القانون، واتهم خليل إبراهيم تشاد بدعم المنشقين عن حركة العدل والمساواة[1].

• انشقاق عبد الرحيم آدم أبو ريشة مسئول قطاع جنوب دارفور، وانضمامه للسلام مع على حامد وصديق عبد الكريم، الذى قاد الانفلات الأمنى بالقوز الغربى، وكان قائدا للعمود الأخضر، وقد وقعوا على السلام.

• انشقـــاق القائد عبد الله عبد الله بخيت، والقائد آدم موسى، والقائد صلاح أبوزيد عن خليل بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٦م، بعدد من المقاتلين بين «مهاجرية» وتوقيعهم اتفاق وقف عدائيات مع حكومة ولاية جنوب دارفور.

• المذكرة التصحيحية بتاريخ ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م، ثم مذكرة المكاتب الخارجية فى يوليـــو٢٠٠٦ (مذكرة السبعـة)، التـــى وقع عليهـــا كـــل مـن م. يوسف أبكر آدم (مكتب

=.http://www.newsudan.org/vb3/showthread.php?t=21983

(١) سامى السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٣.

فرنسا)، وإبراهيم يوسف (مكتب بريطانيا)، ونصر الدين حسين دفع الله (مكتب هولندا)، ود. إدريس أزرق الناطق الرسمى، وعلى سليمان برجو، وجمال حسن (مكتب الخليج)، واتهمت المذكرة خليل بالعنصرية والقبلية والمحسوبية لأقربائه.

مؤتمر أديس أبابا المنعقد فى الفترة ٣٠ ديسمبر٢٠٠٦م –٣ يناير ٢٠٠٧م، والذى انتهى بتنصيب الدكتور إدريس إبراهيم أزرق خلفا للدكتور خليل إبراهيم.

• يوم ٣ أكتوبر ٢٠٠٧م تم تأسيس حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة بحر إدريس أبو قردة، نائب د.خليل السابق، وأسندت القيادة العسكرية للقائد عبد الله بندة أبكر القائد العام السابق، ورئيس المجلس العسكرى الذى تم عزله على خلفية بيان القيادة العسكرية بتاريخ ٢٧ يوليو٢٠٠٧م[١]

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل مكتب التحرير والعدالة بالداخل بعد وحدة الحركة مباشرة فى الدوحة واندماج كل فصائل الحركة، فى كيان واحد بمسمى التحرير والعدالة[٢]، ولكن عند بداية وحدة فصائل حركة وجيش التحرير والعدالة، قد شهدت الحركة العديد من الانشقاقات لفصائل وشخصيات من صفوف الحركة، فبعد تكليف بحر إدريس أبو قردة بمنصب الأمين العام وقيامه بتأسيس خلايا داخلية ومكاتب خارجية للحركة قام التيجانى سيسى بالانقلاب على الحركة،[٣] وقد تحولت حركة التحرير والعدالة إلى مسمى حركة التحرير والعدالة السودانية، وقد اتخذت الحركة قرارا بإنهاء مهام السيد التجانى سيسى فى إدارة شئون الحركة فى ١٦/١٠/٢٠١٠م[٤]، ومن ثم حدث انشقاقان فى الحركة

---

(١) التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٢) أكد كل ممثلى الفصائل بالداخل على انتهاج أسلوب مؤسسى يسوده الشفافية والديمقراطية والتفاهم لتأسيس مكتب داخلى قوى يسهم فى بناء تنظيمى حقيقى للحركة داخل الدولة السودانية حربا وسلما لتحقيق أهداف الثورة ونزع حقوق الشعب السودانى من هذا النظام الغاشم والاستفادة من التجارب السابقة والتى أفضت إلى الانشقاقات والانشطارات والعمل دون تكرارها من جديد انظر:

– بيان من حركة وجيش التحرير والعدالة بخصوص أداء المكتب الداخلى وتجاوزات رئيسه،منبر السودان الجديد،١٩–٢–٢٠١١م:

http://www.newsudan.org/vb3/showthread.php?t=21983.

(٣) انظر:

– نامدو أبكر، «حركة وجيش التحرير والعدالة... أول الخلافات قطرة»!!، موقع سودانيل، ٢٨ أغسطس ٢٠١١م:

(4)http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/31823-2011-08-28-05-21-05.html.

أحدهما برئاسة محجوب حسين، والآخر برئاسة التجانى سيسى[1]،هذا بالإضافة إلى حركة التحرير والعدالة المنشقة عن الدكتور التجانى سيسى بقيادة عبدالعزيز أبو نموشة[2].

ومن الجدير بالذكر أن القوات المسلحة السودانية قد أعلنت يوم ٢٥-١٢-٢٠١١م أنها تمكنت من قتل زعيم حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم مع عدد من قادة قواته، فى منطقة «ود بندة» بولاية شمال كردفان، وأبلغ الناطق الرسمى باسم القوات المسلحة السودانية الصوارمى خالد سعد أن مقتل خليل تم بعد معارك ضارية بين القوات المسلحة وقوات خليل التى هاجمت المنطقة خلال الفترة الماضية[3].

ولهذا فإن مقتله سيضعف دور حركة العدل والمساواة بشكل كبير، سواء على المستوى التنظيمى، أو حتى العمليات القتالية،إضافة إلى عدة عوامل إقليمية حدثت مؤخرا مثل مقتل العقيد الليبى معمر القذافى الممول الأول للحركة، وانشقاق محمد بحر القيادى فى الحركة، وإغلاق الحدود السودانية مع دولة تشاد مما مثل نوعا من الحصار للحركة[4].

ومن ثم فهناك عدة تحديات تواجه الحركة ومنها هل العدل والمساواة حركة معارضة حقيقية منظمة أم مجرد ميليشيات كانت تابعة لإبراهيم ؟ وهل سيبرز صف ثانى فى الحركة أم لا ؟ وما مدى إمكانية صمود الحركة أمام قلة التمويل لاسيما بعد مقتل العقيد القذافى الذى كان يمولها[5].

ج - مجموعات أخرى:

هناك الكثير من المجموعات والحركات المسلحة بدارفور أبرزها جبهة الخلاص الوطنى التى تكونت فى تشاد بدعم من إريتريا لجمع كل رافضى أبوجا تحت مظلة سياسية واحدة، وخلق قوة عسكرية موحدة وأبرز مكوناتها بعض عناصر حركة العدل والمساواة

(١) حركة التحرير والعدالة السودانية برئاسة محجوب حسين تدعو الجميع إلى إعادة تقييم المواقف، موقع حركة العدل والمساواة السودانية ٢٣-٤-٢٠١١م:
/http://www.sudanjem.com/2011/04/%D8%

(٢) اندماج الحركتين خطوة نحو وحدة أهل دارفور...، موقع حركة جيش تحرير السودان،١٩-٩-٢٠١١م:
http://www.slm-sudan.com/details.php?rsnType=1&id=2648

(٣) السودان يعلن مقتل خليل إبراهيم،موقع الجزيرة،٢٦-١٢-٢٠١١م.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A66F1921-0FEE-410A-9333-D6DB7FE59856.htm

(٤) مقتل د.خليل إبراهيم، جريدة المصرى اليوم،٢٦-١٢-٢٠١١م.
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=322363

(٥) الخرطوم تقتل زعيم أكبر حركة متمردة فى دارفور، جريدة الشروق، ٢٦-١٢-٢٠١١م.

وبعض السياسيين من حركة تحرير السودان مثل خميس عبد الله أبكر. وكذلك هناك التحالف الفيدرالى الذى تكون فى التسعينيات فى لندن، وكثير من عناصره انضمت إلى حركة تحرير السودان، هذا بالإضافة إلى حركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية التى وقعت على اتفاق الجنينة فى ١٢-٦-٢٠٠٦م.

ومن ثم فإن تعدد الانقسامات والانشقاقات داخل الحركات المسلحة إلى فصائل ومجموعات أضعف المعارضة فى دارفور من جانب، كما أن ذلك أثر على العملية السلمية وأعاقها من جانب آخر، وذلك بسبب عدم وضوح الرؤيا تجاه التعامل مع الحكومة والمجتمع الدولى مما أسهم فى تعقيد الأزمة فى دارفور[٦]، وهذا ما سيتضح من خلال سياسة الحكومة السودانية تجاه الحركات المسلحة، والتحالفات التى عقدت بين الحركات المسلحة، والدعم الليبى والتشادى للحركات المسلحة فيما يلى:

أولا سياسة الحكومة السودانية تجاه الحركات المسلحة:

اتبعت الحكومة السودانية سياسة «فرق تسد» فى تحريض بعض القبائل فى دارفور لمواجهة الحركات المسلحة مما أدى إلى تخوف أبناء القبائل الأخرى غير المنتمية للحركات المسلحة من أن يتم تجاوز قبائلهم وقضاياهم، وهو ما شجعهم على ضرورة البحث عن خيارات أخرى للتعبير عن مظالم الإقليم وحفظ حقوق قبائلهم، هذا الموقف فتح الباب واسعا أمام أبناء الإقليم للجوء إلى قبائلهم والبحث عن وسائل تسليحها لإعلاء شأنها، وهو ما وجد الدعم الكامل من حكومة الإنقاذ لأنه يخدم استراتيجيتها مما أسهم بصورة مباشرة فى توسيع الهوة بين أبناء الإقليم الواحد على أساس القبيلة، مما ساعد على تمزيق النسيج الاجتماعى فى دارفور، والجدير بالذكر إعلان عمر البشير مؤخرا زيادة عدد الولايات فى دارفور إلى خمس ولايات بدلا من ثلاث، وذلك بإنشاء ولايتين إضافيتين فى دارفور (ولاية وسط دارفور وعاصمتها «زالنجى»، وولاية شرق دارفور وعاصمتها «الضعين») وهو ما يؤكد سعى الحكومة لتقسيم الإقليم على أساس قبلى لإرضاء قبائل بعينها[٧].

(٦). د.عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٧) د. خالد أصيل أحمد، «حكومة الإنقاذ وسياسة» «فرق تسد».. «القبيلة السودانية»، موقع سودانيل، ١٨-٩-٢٠١١م:

http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/32511---------3-3-----.html

كما حاولت الحكومة السودانية إثارة الانقسامات العرقية داخل جيش تحرير السودان (الجناح العسكرى للحركة)، وهو ما أدى إلى ظهور جناح «مينى أركو مناوى» (من «الزغاوة») الذى طالب بأن تنعكس القوة العسكرية التى تتمتع بها قبيلة «الزغاوة» فى القيادة السياسية للحركة، بينما أصر «عبد الواحد محمد النور» على التمسك بالتقسيم الأصلى للمناصب، وترتب على ذلك إفساد العلاقات بين «الفور» و«الزغاوة»، ومع تصاعد الخلاف بينهما، حاول كل طرف الحصول على دعم خارجى من دول الجوار[1].

وقد قامت الحكومة السودانية بعدة محاولات لتسوية الأزمة والتوصل إلى اتفاق ينهى القتال بين الحكومة والمتمردين من جانب، كما قدمت حكومة الإنقاذ للحركات المسلحة فى دارفور إغراءات مالية ووظيفية من جانب آخر ابتداء من أبوجا عام ٢٠٠٥م ومرورا بطرابلس وأديس أبابا وانتهاء بالدوحة خلال جولات التفاوض المتعددة[2].

ومن أبرز الاتفاقات والبروتوكولات التى عقدتها الحكومة:

أ – اتفاق وقف إطلاق النار المبدئى:

(The Initial Cease-Fire Agreement)

تم التوصل لهذا الاتفاق فى الثالث من سبتمبر عام ٢٠٠٣م بين الحكومة السودانية من جانب وحركة تحرير السودان من جانب آخر، ورفضت حركة العدل والمساواة التوقيع على الاتفاق، وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق بوساطة من جانب تشاد، وتم توقيعه فى مدينة أبشى التشادية، ويذكر أن الاتفاق انهار فى ديسمبر من العام ذاته عندما بدأت الحكومة حملتها لسحق التمرد بالقوة المسلحة.

ب – اتفاق وقف إطلاق النار الإنسانى فى دارفور:

(Agreement on Humanitarian Cease-Fire on Conflict in Darfur)

تم توقيع هذا الاتفاق فى العاصمة التشادية نجامينا فى الثامن من إبريل عام ٢٠٠٤م، وتمثلت أطرافه فى الحكومة السودانية من جانب وحركتى العدل والمساواة وتحرير السودان

(١) سامى السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٠– ٢١.

(٢) د. خالد أصيل أحمد «حكومة الإنقاذ وسياسة فرق تسد.. القبيلة السودانية»، موقع سودانيل، ١٨–٩–٢٠١١م: http://www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/32511--------3-3------.html

من جانب آخر، والتزم الجانبان بمقتضى هذا الاتفاق بالامتناع عن القيام بأية أعمال عنف أو انتهاكات ضد المدنيين، كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة لوقف إطلاق النار – Cease Fire Commission للقيام بعدة مهام، من بينها مراقبة وضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

ج – بروتوكول تحسين الأوضاع الإنسانية، وبروتوكول تحسين الأوضاع الأمنية: وقد تم التوقيع على البروتوكولين من جانب الحكومة وحركتى التمرد فى التاسع من نوفمبر عام ٢٠٠٤م فى مدينة أبوجا– العاصمة النيجيرية، وتعهد الطرفان بمقتضى البروتوكول الأول بضمان عدم عرقلة أو فرض قيود على دخول عمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية إلى المتضررين والمحتاجين فى دارفور، بالإضافة إلى قيام الطرفين بمنع كل الهجمات التى تقوم بها أية جماعة أخرى (بما فيها الجنجاويد) ضد المدنيين.

د – إعلان المبادئ Declaration of Principles: حيث وقعت الحكومة السودانية وحركتا التمرد هذا الإعلان فى الخامس من يوليو عام ٢٠٠٥م، وحدد هذا نحو سبعة عشر مبدأ تحدد جميعها أسس التفاوض والتشاور فى المستقبل، وتمثل القاعدة الأساسية لتسوية الصراع فى دارفور[١].

هـ – توقيع اتفاق السلام لـ«دارفور» Darfur Peace Agreement: وقد تم فى مايو٢٠٠٦م بين ممثل الحكومة السودانية والفصيل الأقوى عسكريا داخل حركة/ جيش تحرير السودان بقيادة مينى أركو ميناوى، ورفض عبد الواحد محمد النور زعيم الفصيل الثانى فى حركة/ جيش تحرير السودان التوقيع على الاتفاق، كما رفضت حركة العدل والمساواة أيضا التوقيع على الاتفاق[٢].

(١) ومن بين هذه المبادئ ما يلى: احترام التنوع داخل الشعب السودانى، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وحكم القانون، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، – التمثيل الفعال للمواطنين السودانيين بما فيهم سكان دارفور فى كافة مؤسسات الحكم، – التوزيع العادل للثروة، عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية، وإعادة إصلاح وبناء دارفور وضع الترتيبات الأمنية اللازمة.انظر:

– سامى السيد، مرجع سابق، ص ٢٦–٢٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل بشأن اتفاق السلام انظر:

– الموقف السياسى الراهن لحركة/جيش تحرير السودان، موقع حركة جيش تحرير السودان،٢–٢–٢٠١١م:
http://www.slm-sudan.com/details.php?rsnType=1&id=1338

– نص اتفاق السلام لدارفور – أبوجا ٥ مايو، موقع «افهم دارفور»، مايو ٢٠٠٦م:=

و – تمكنت الحكومة السودانية وفصيل حركة العدل والمساواة (قطاع كردفان) برئاسة «محمد عبد الرحمن الرزيقى» من توقيع اتفاق سياسى عسكرى يقضى بتسوية الخلافات التى أدت إلى تمرد المجموعة والتحاقها بحركة العدل والمساواة «د. خليل إبراهيم» فى فبراير ٢٠٠٩م ونصت بنود الاتفاق على استيعاب المسلحين من«قطاع كردفان» فى القوات النظامية واستيعاب أبناء المنطقة فى شركات النفط العاملة وفق صيغة تمييز إيجابى، وإطلاق سراح المعتقلين والمحكوم عليهم فى قضايا تتصل بالنزاع، وتعهد أحمد إبراهيم الطاهر رئيس المجلس الوطنى بتنفيذ كل البنود المتفق عليها بين المجموعة وحكومة جنوب كردفان والأجهزة الاتحادية[1].

ز – اتفاق حسن النوايا: الذى تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وحركة العدل والمساواة فى ١٧ فبراير ٢٠٠٩م.

ح – الاتفاق الإطارى: الذى تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وحركة العدل والمساواة فى ٢٣ فبراير ٢٠١٠م.

ط – الاتفاق الإطارى: الذى تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة فى ١٨ مارس ٢٠١٠م.

ى – اتفاق وقف إطلاق النار: الذى تم التوقيع عليه من قبل حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة فى ١٨ مارس ٢٠١٠م.

ك – توقيع اتفاق سلام: تم بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة على الوثيقة النهائية لسلام دارفور فى ١٤–٧–٢٠١١م، بالعاصمة القطرية الدوحة[2]، وذلك بعد ٣٠ شهرا من

=http://old.ifhamdarfur.net/node/503 2006

(١) فاطمة الزهراء هويدى وأحمد زكريا مجاهد، «تطورات الأوضاع على الساحة السودانية داخليا وخارجيا فى ضوء مذكرة توقيف البشير»، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات،وزارة الإعلام، العدد: ٢٩، المجلد التاسع، القاهرة: ٢٠٠٩م، ص٣٢–٣٦.

(٢) تقوم رؤية حركة التحرير والعدالة على تقديم نظرة عامة للسياق الأمنى والسياسى فى دارفور، ومن أبرز الأسباب التى جعلتها توقع اتفاقية الدوحة، هى أولا: تطور الوضع بجنوب السودان فما وقع فى جنوب السودان من اتفاق بين الحركة الشعبية والخرطوم أربك – حسب حركة التحرير والعدالة– تطور الأمور فى دارفور، وزاد مسارها تعقيدا. ثانيا :الانقسام والتفتت حيث تعرف الحركات الدارفورية اختلافا وانقساما وانعدام تنسيق، وقد أثرت هذه الانقسامات على المجتمع الدارفورى قبليا وحتى على مستوى أصغر من القبيلة، مما أضعف موقف هذه الحركات؛ لذلك ظهرت رغبة جامحة عند أهل دارفور تنادى بضرورة طى هذا الملف. ثالثا: الفتور الدولى حيث يوجد نوع من الركود لدى دول العالم المهتمة بشأن دارفور والداعمة للثورة بهذا الإقليم، بل تحولت النظرة الدولية من اعتبار الصراع=

المفاوضات برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى وقطر والجامعة العربية، وتم التوقيع على «وثيقة الدوحة للسلام فى دارفور» بحضور الرئيس السودانى عمر البشير وعدد من نظرائه الأفارقة[1].

وعلى خلفية توقيع الاتفاق الأخير بدت الساحة السياسية الدارفورية فى حالة حراك سياسى لبداية العمل الفعلى لتطبيق الاتفاق الذى أبرم فى الدوحة، ففى إطار انضمام الحركات المسلحة لوثيقة السلام انضمت أربع حركات مسلحة منشقة عن حركة جيش تحرير السودان جناحى عبد الواحد نور ومينى أركو مناوى فى دارفور إلى مسيرة السلام فى ٢٦ يوليو ٢٠١١م، وسلمت عتادها وقواتها لحكومة قوامها حوالى (١٥٠) عربة بكامل عتادها وقواها العسكرية بمدينة الفاشر بولاية شمال دارفور، توطئة لإجراء الترتيبات الأمنية بالولاية[2].

كما وقعت «خمس» حركات مسلحة أطلقت على نفسها اسم مجموعة الحركات السودانية المتحدة «تماس ٥٦م» برئاسة الحاج عبد الشافع آدم فى ٩-٨-٢٠١١م على اتفاق سلام مع حكومة جنوب دارفور وشهد رئيس بعثة اليوناميد بالولاية على حسن توقيع الاتفاق بين الحكومة وتلك المجموعة التى ضمت حركات «جبهة القوة الثورية»

=ذى طابع سياسى إلى حصره فى كونه مسألة إنسانية، وهو موقف أضر كثيرا بالقضية الدارفورية حسب الحركة. رابعا: عدم الإقصاء: فالوثيقة تدعو لإدماج الآخرين (حركة العدل والمساواة، وحركة مينى مناوى، وحركة عبد الواحد نور...) فى الاتفاقية، وتترك الباب مفتوحا للتوقيع لأجل مدته ثلاثة أشهر. خامسا: شبه إجماع: ترى حركة التحرير أنها لم تنفرد بالتوقيع، فلئن غابت الحركات الرئيسية الأخرى فإن المجتمع المدنى الدارفورى والنازحين والمثقفين قد وقعوا على الاتفاقية وشهدوا حفلها، وباركتها قوى دولية ومنظمات عالمية على رأسها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى: .انظر:

سيدى أحمد ولد أحمد سالم، وثيقة سلام دارفور الموقعة بالدوحة بين رؤيتين، موقع الجزيرة،٢٠١١/٠٨/٠١م:

http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PritPage=True&GUID=%7B40A8016B-8859-4D04-80E6-27F0FD49DE47%7D

(١) تفيد بعض التقارير أن حركة التحرير والعدالة لا تتمتع بثقل عسكرى فى الإقليم، وتجدر الإشارة إلى أنه عزا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى تأخر التوقيع على الوثيقة إلى انقسام الفصائل وعدم وجود «موقف تفاوضى واحد»، مما أثر سلبا على المفاوضات التى ترعاها قطر منذ ٢٠٠٨م.انظر: توقيع اتفاق سلام بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، موقع «بى بى سى»، ١٤-٧-٢٠١١م.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/07/110714_sudan_agreement_darfur.shtml

(٢) حركات منشقة عن عبدالواحد ومناوى تنضم للسلام فى الفاشر، جريدة الفتح، ٢٦ -٧-٢٠١١م:
.http://www.alfath-news.com/story.aspx?id=232935

بقيادة الحاج عبد الشافع، وحركة «رد الحق» بقيادة حامد عبد الرحمن، وحركة «الثورية والإنصاف» بقيادة الراجى أنجى، وحركة «العائدين من الحركة الشعبية» بقيادة عبد الحميد برام، وحركة «صوت الحق» بقيادة أحمد خليل وأعلنت انضمامها إلى اتفاق الدوحة بقوة عسكرية قوامها أكثر من تسعة آلاف مقاتل[1].

وفيما يبدو على الطرف الآخر أن الحركات المعارضة لاتفاق الدوحة والتى رفضت الاتفاق والتوقيع لم تكتف بإعلان رفضها، بل شرعت فى تكوين تحالفات عسكرية مع الحركة الشعبية وكذلك قطاع الحركة بالشمال فى حركة ارتدادية على توقيع وثيقة الدوحة[2]، ولا سيما أن حركتى العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم وحركة تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور، وهما أكبر الحركات المسلحة من الناحية العسكرية، لم تنضما إلى هذه الوثيقة، ما دعا بعض المراقبين السياسيين إلى وصف هذه الوثيقة بالناقصة، كما أمهلت الوثيقة الحركات غير الموقعة فترة ثلاثة أشهر قادمة لمراجعة مواقفهم والانضمام إلى الوثيقة، وتعليقا على التوقيع صرح المتحدث باسم حركة العدل والمساواة جبريل آدم أن هذا الاتفاق لا يحل أزمة دارفور، وأوضح أنها ليست اتفاقية سلام، بل اتفاقية توظيف، إذ تعطى وظائف دبلوماسية للذين يوقعون عليها وتفشل فى إيجاد حل للمشاكل الحقيقية فى دارفور، ومن جانب آخر وعد عبد الواحد نور بالإطاحة بنظام الخرطوم واستبداله بدولة علمانية «مشابهة لجنوب السودان» الذى أصبح دولة مستقلة رسميا[3].

وبرغم ظهور بوادر لمبادرة أمريكية لإقناع الرافضين لوثيقة دارفور للتوقيع والانضمام لها، فإن بعض المحللين السياسيين ربطوا ذلك بالدور الأمريكى المستمر لعرقلة أى مسيرة سلام بالإقليم طوال فترة النزاع وتغذيتها المستمرة للحركات المسلحة لتنفيذ أجندتها الخاصة منذ اتفاق أبوجا وهدفها الأساسى عدم الاستقرار السياسى للسودان وإسقاط نظام الحكم فيها لدعم الحركات المتمردة فى دارفور، هذا بالإضافة إلى محاولتها للتدخل فى جنوب كردفان.

(١) ٥ حركات «مسلحة بدارفور» تعلن انحيازها للسلام،موقع محيط، ١٩-٨-٢٠١١م:
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=489175&pg=34

(٢) عيسى جديد، «عين على مشهد دارفور السياسى»، موقع افهم دارفور، ٢٧-٨-٢٠١١م:
.http://ifhamdarfur.net/?p=5336

(٣) توقيع اتفاق سلام بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، موقع«بى بى سى»، ١٤-٧-٢٠١١م:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/07/110714_sudan_agreement_darfur.shtml

وتجدر الإشارة إلى أن بعثتى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى العاملة بدارفور «اليوناميد» قد أعلنا عن انخفاض أعداد النازحين فى الإقليم من (٢,٨) مليون إلى (١,٨) مليون نازح كدليل على تحسن الأوضاع مما يشجع القائمين بأمر الاتفاقية من حركة التحرير العدالة والحركات الأخرى الموقعة على سلام دارفور على العمل بحرية لاستيعاب البقية من النازحين وتحسين أوضاعهم واستقلال الدعم المادى الكبير الذى قدم من دولة قطر فى سبيل الاستقرار والتنمية لإقليم دارفور وتهيئة الإقليم لعودة اللاجئين من تشاد، وكذلك النازحين فى المعسكرات المختلفة وبداية الاستقرار[١].

ثانيا: التحالفات بين الحركات المسلحة:

أ – أعلنت ثمانى حركات مسلحة فى إقليم دارفور غربى السودان اتحاد عملها العسكرى والسياسى فى ديسمبر ٢٠٠٨م فى جبهة سميت «تحالف قوى المقاومة السودانية فى دارفور».

وضم التحالف الذى أعلن فى مؤتمر صحفى فى العاصمة البريطانية لندن (حركة العدل والمساواة، وجبهة القوى الثورية المتحدة، وحركة تحرير السودان «قيادة بكر عبدالله»، وحركة التحرير والعدالة، والجبهة المتحدة للمقاومة، وحركة العدل والمساواة الديمقراطية، وحركة تحرير السودان «قيادة خميس عبدالله»، وجبهة القوى الثورية «الديمقراطية».

ووصف أحمد حسين المتحدث باسم حركة العدل والمساواة الخطوة بالحدث التاريخى، مضيفا أن الاتحاد يشكل بداية لميلاد جديد لما أسماه «بقوى المقاومة السودانية» وأنه «سيكون له ما بعده وسيسعى لإعادة تشكيل تركيبة الحكم فى السودان»[٢].

ب – توقيع حركة العدل والمساواة وثيقتين مع حركة التحرير والعدالة بالدوحة ٢١ مارس ٢٠١١م ومع حركة تحرير السودان جناح مناوى بـ«كمبالا» يوم ٢٢ مارس ٢٠١١م، وهو أمر ظلت حركة العدل والمساواة ترفضه باستمرار؛ حيث لم تكف يوما عن توضيح أنها ضد التنسيق أو الوحدة مع أى حركة، ويمكن القول إنه لم تكن الوثائق المبرمة بين حركة

(١) عيسى جديد، «عين على مشهد دارفور السياسى»، موقع افهم دارفور، ٢٧–٨–٢٠١١م:
http://ifhamdarfur.net/?p=5336.

(٢) ٨ حركات مسلحة فى دارفور تعلن الاتحاد، «موقع» «بى بى سى» ١٢ ديسمبر ٢٠٠٨م:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/12/101212_darfur_parties.shtml

العدل والمساواة مع حركة التحرير والعدالة ومع «مينى أركو مناوى» واحدة، فقد تمت تسمية الاتفاق بين مناوى وخليل بـ (بيان مشترك)، وأول إشارة جاءت فى البيان هى توحيد جهود المقاومة فى دارفور، من ناحية ثانية يوضح البيان أن مناوى ومن معه تركوا مبادئ حركة تحرير السودان إلى غير رجعة، وتبنوا أفكار حركة العدل والمساواة بدلا عن أفكار حركة تحرير السودان؛ حيث نادوا بدستور جديد وحكومة انتقالية وتوحيد المهمشين فى كل بقاع السودان، أما الاتفاق مع التحرير والعدالة فقد سمى بـ (ميثاق تنسيق متقدم وهو مثله مثل سابقه أشار إلى الأمل فى أن يفضى ذلك إلى وحدة كاملة) وأن تشتمل كل قوى المقاومة المعنية، وهذا أيضا يؤكد سيطرة رؤية العدل والمساواة على رؤية التحرير والعدالة[١].

ج – اتفاق تحالف بين حركة تحرير السودان «مينى» وتحرير السودان «عبدالواحد» فى مايو[٢] ٢٠١١م حيث اتفق الطرفان، حركة/جيش تحرير السودان برئاسة عبد الواحد محمد أحمد النور، وحركة/جيش تحرير السودان برئاسة/ مينى أركو مناوى على البنود التالية:

١: التحالف والعمل المشترك لتحقيق أمن المواطن والشأن الإنسانى.

٢: السعى من أجل وحدة السودان وتأمين حقوق الشعوب السودانية بما يحقق الوحدة الطوعية.

٣: العمل المشترك وتنسيق الجهود السياسية والعسكرية لإسقاط حكومة المؤتمر الوطنى، وإعادة بناء السودان على أساس ديمقراطى ليبرالى حقيقى، مع تأمين الفصل الواضح بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية، وتحقيق المواطنة المتساوية بين جميع السودانيين.

٤: تنسيق الجهود والمساعدة الفعالة فى تحقيق العدالة الدولية ومحاسبة مرتكبى جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية فى حق شعبنا.

٥: التأكيد على أن الأزمة السودانية أزمة شاملة ولها جذورها التاريخية، ولا يمكن حل أزمة دارفور إلا فى إطار الأزمة السودانية الشاملة[٣].

(١) «اتفاق العدل والمساواة مع الحركات المسلحة.. تنسيق مواقف أم تكتيك سياسى؟»، المركز السودانى للخدمات الصحفية، ٢٤-٤-٢٠١١م:

http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=20834

(٢) «التوقيع على اتفاق تحالف بين حركتى تحرير السودان بقيادة مناوى وعبد الواحد نور»، صحيفة صدى الأحداث السودانية، ٥-٥-٢٠١١م:

http://www.sadaalahdas.com/news.php?action=show&id=1960

(٣) التوقيع على اتفاق تحالف بين حركتى تحرير السودان بقيادة مناوى وعبد الواحد نور، موقع سودانيل، ١٤-٥-٢٠١١م:

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=27661:2011-05-14-18-18-24&catid=42:2008-05-19-17-16-29&Itemid=60

د – وقعت حركتا جيش تحرير السودان بقيادة مينى أركو مناوى وحركة التحرير والعدالة بزعامة التجانى السيسى على اتفاق فى مايو ٢٠١١م لتوحيد الكفاح المسلح فى دارفور، وأكد الطرفان عدم الاعتراف بالحكومة الحالية، وحملا المؤتمر الوطنى مسئولية انفصال الجنوب، ورفض البيان المرسوم الجمهورى القاضى بإجراء استفتاء حول الوضع الإدارى لدارفور، واتفق الطرفان على بناء آليات مشتركة على كافة المستويات السياسية والعسكرية والإعلامية لتنفيذ التفاهم[١].

هـ – تم التوقيع يوم ٩–٨ –٢٠١١م بجمهورية جنوب السودان على تحالف بين الحركة الشعبية قطاع الشمال وكل من حركات تحرير السودان جناحى مناوى وعبد الواحد وحركة العدل والمساواة تحت مسمى (الجبهة الوطنية للمقاومة)، وأشارت عدة مصادر سودانية إلى أن دولة الجنوب قامت بالرعاية الكاملة فيما يلى التمويل والحركة والتنقل وتأمين الشخصيات، وأن الجانب العسكرى لدمج القوات بين الحركات والجيش الشعبى يجد الدعم المباشر من رئيس هيئة أركان الجيش الشعبى جيمس هوث، ومن أهم بنود الاتفاق: تكوين دولة علمانية، وفصل الدين عن الدولة والتحول الديمقراطى، ومن أطراف التوقيع من جانب الحركات كل من دكتور «الريح محمود» عن حركة تحرير السودان جناح مناوى وأبو القاسم إبراهيم ممثلا لـ«عبد الواحد» ووقع عن العدل والمساواة أحمد آدم بخيت[٢].

ويمكن القول إن الاتفاق الذى تم توقيعه بين الحركة الشعبية قطاع الشمال وحركات دارفور قصد منه الالتفاف على اتفاق الدوحة الأخير ومحاولة إضعافه لدى المجتمع الدولى

(١) اتفاق بين حركتى مناوى والتجانى السيسى لتوحيد الكفاح المسلح فى دارفور، سودان تريبون، ٢٦–٥–٢٠١١م:
http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%89,1150

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:
– الحركة الشعبية تتحالف مع متمردى دارفور، موقع وزارة الدفاع السودانية، الخرطوم،٩–٨–٢٠١١م:
http://www.mod.gov.sd8.htmll
– عيسى جديد، «عين على مشهد دارفور السياسى»، موقع افهم دارفور، ٢٧–٨–٢٠١١م:
http://ifhamdarfur.net/?p=5336
– تحالف بين حركات دارفور وقطاع الشمال تحت مسمى (الجبهة الوطنية للمقاومة)،.موقع أخبار السودان١٠–٨–٢٠١١م:
http://sudaneseonline.org/cs/blogs/sample_weblog/archive/2011/08/10/14785.aspx

من جانب، كما أنه دليل على الدعم المتواصل الذى ظلت تقدمه الحركة الشعبية لحركات دارفور من جانب آخر، ولا سيما أن فشل الحركة الشعبية فى إقناع الشمال بطرحها العلمانى دعاها للتحرك فى ساحة التقارب الموجودة بينهما وبين الحركات المسلحة الدارفورية[1]، ولا يمكن إغفال أن حكومة جنوب السودان لها أهداف من وراء احتضانها لتلك الحركات وقياداتها، ولا سيما أن حكومة الجنوب تقف فى مرحلة مساومة مع الحكومة السودانية حول بعض القضايا العالقة ومنها (ملف منطقة أبيى والنفط وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، هذا بالإضافة إلى كيفية إعادة تقسيم حصة السودان من مياه النيل بين الشمال والجنوب بعد الانفصال)، ولهذا فإن استخدام جوبا لحركات دارفور ككروت ضغط سياسى على الخرطوم لتسوية ملفاتها العالقة معه، ستكون له انعكاساته على مستقبل العلاقة بينهما من جانب، كما أنه سيجبر السودان على التعامل بالمثل من جانب آخر[2].

و – فى ١٩–٩–٢٠١١م أعلنت حركة/ جيش تحرير السودان بقيادة القائد مينى أركو مناوى، وحركة/ جيش التحرير والعدالة، تطوير اتفاق التحالف الموقع بين الحركتين فى ٢٥ مايو٢٠١١م[3]، حيث اتفق الطرفان على الوحدة والاندماج تحت اسم حركة/ جيش تحرير السودان؛ وذلك تتويجا للجهود المتصلة لجمع صف قوى المقاومة المسلحة فى دارفور تكريسا للمبادئ التالية:.

(١) انظر:

– صحيفة الرائد،الخرطوم، بتاريخ :٢٠١١/٨/٧م.

– الحركة الشعبية تتحالف مع متمردى دارفور، موقع وزارة الدفاع السودانية، الخرطوم،٩–٨–٢٠١١م:
http://www.mod.gov.sd8.htmll

(٢)انظر:

–الصادق المهدى: تحالف الحركات المسلحة مع قطاع الشمال ردة فعل لوثيقة الدوحة، موقع السودان، ١٤–٨–٢٠١١م:

http://www.sudaninet.net/details.php?articleid=2880

– دعم الجنوب لحركات دارفور.. «الابتزاز السياسى يطل من جديد»، موقع افهم دارفور، ٧–٨–٢٠١١م:
http://ifhamdarfur.net/?p=508

(٣) انظر:

– اتفاق بين حركتى مناوى والتجانى السيسى لتوحيد الكفاح المسلح فى دارفور، سودان تريبون، ٢٦–٥–٢٠١١م:
http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%AA%D9%89,1150

١ – احترام التنوع والتعددية باعتبارهما مكونا أساسيا من مكونات الشعب السودانى.

٢ – إن حركة/ جيش تحرير السودان حركة قومية تلتزم بكفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون والشفافية والديمقراطية والمحاسبة.. وتعزز المؤسسية المرتكزة على أحكام النظام الأساسى واللوائح، وتهدف إلى حل جميع مشاكل السودان المتبقى بمنظور قومى وطنى منفتح.

٣ – وحدة المقاومة المسلحة فى دارفور وعموم الهامش السودانى هدف استراتيجى تسعى الحركة إلى تحقيقه، والعمل الجاد لبناء مشروع وطنى يضم كل مكونات الشعب السودانى السياسية والاجتماعية والأهلية والمهنية والفئوية، ورسم خارطة طريق لإسقاط النظام.

٤ – تلتزم الحركة بإتاحة حرية الرأى والديمقراطية كمبادئ أساسية داخل جميع أجهزة الحركة، إيمانا وسلوكا وممارسة.

٥ – تلتزم الحركة بتعزيز البناء التنظيمى داخل مؤسسات الحركة على كافة المستويات لمواجهة مقتضيات المرحلة، والعمل الجاد لترسيخ مبدأ تقديم المصلحة العامة على ما سواه.

ومن الجدير بالذكر أنه حدث اندماج بين حركة التحرير والعدالة المنشقة عن الدكتور التيجانى سيسى بقيادة عبدالعزيز أبو نموشة فى حركة تحرير السودان بقيادة مينى أركو مناوى، وأوضح عبدالعزيز أبو نموشة رئيس حركة التحرير والعدالة المنشقة عن الدكتور التجانى سيسى أنهم اتخذوا هذه الخطوة بعد وصولهم لقناعة ببرنامج حركة تحرير السودان ورغبة منهم كذلك فى توحيد قوى المقاومة، وعدم المضى فى خلق حركة جديدة[1].

ثالثا: الدور الليبى والتشادى تجاه الحركات المسلحة:

لقد قامت كل من ليبيا وتشاد بدور حيوى للحركات المسلحة فى دارفور واحتوائها واستضافتها[2].

---

(١) «اندماج الحركتين خطوة نحو وحدة أهل دارفور»، موقع حركة جيش تحرير السودان، ١٩–٩–٢٠١١م:
http://www.slm-sudan.com/details.php?rsnType=1&id=2648

(٢) منى عبد الفتاح، «العلاقات السودانية الليبية.. مزاجية التفكير والممارسة»، موقع الجزيرة، ١٦ –٣–٢٠١١م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5A943D6D-420E-4C07-942E-7FD063611CBC.htm?GoogleStatID=24

فلقد شرعت الحكومة الليبية فى ترتيبات لاحتواء أكبر قدر من الحركات الدارفورية المتمردة[١]، حيث تبرز معطيات الواقع السياسى الإقليمى أن ليبيا لم تكن بعيدة عن الحركات المسلحة فى دارفور، فليبيا تستوعب عددا كبيرا من قبائل «الزغاوة» والقرعان، كما أن كثيرا من عناصر هذه الحركات كانوا أعضاء فى اللجان الثورية وحاربوا فى بوركينا فاسو لصالح الجماهيرية الليبية[٢] ومن ثم لا يمكن إغفال الدور الليبى تجاه حركة العدل والمساواة؛ فقد تطورت علاقة ليبيا ورئيسها فى بدايات عام ٢٠٠٥م، حيث حاولت الجماهيرية الليبية دمج حركتى العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، فرفض عبد الواحد ومناوى مثلما رفض خليل إبراهيم الاندماج أو حتى التنسيق، وظلت الحكومة فى أبوجا تفاوض وفدين حتى انسحب وفد العدل والمساواة تاركا وفد حركة تحرير السودان الذى تشظى قبل المفاوضات إلى جناحى عبد الواحد ومناوى[٣].

كما شهدت علاقة ليبيا بالعدل والمساواة تقاربا ملحوظا فى سبتمبر ٢٠١٠م،[٤] فعندما جمدت حركة العدل والمساواة مفاوضاتها مع الحكومة السودانية فى الدوحة بحجة مخالفة الحكومة للاتفاقية، وأمرت الحكومة بالقبض على خليل إبراهيم بتهمة تورطه فى غزو أم درمان فى مايو ٢٠٠٨م[٥]، ولهذا طلبت طرابلس من خليل البقاء بها تفاديا لملاحقة الخرطوم التى طالبتها بتسليمه ولكنها رفضت[٦]، ولهذا استضافت ليبيا خليل إبراهيم الذى رحبت به ترحيبا كاملا كرد فعل على ما اعتبره القذافى سحبا لملف دارفور من

(١) العقيد ودارفور، صحيفة الرائد، ٢٣-٨-٢٠١١م:
.http://alraed-sd.com/portal/permalink/63175.html

(٢) محمد حامد جمعة، «ليبيا ودارفور.. إيقاظ»، صحيفة الرائد السودانية، ٢٢/٨/ ٢٠١١م:
http://alraed-sd.com/portal/permalink/63135.html

(٣) اتفاق العدل والمساواة مع الحركات المسلحة.. تنسيق مواقف أم تكتيك سياسى؟»، المركز السودانى للخدمات الصحفية، ٢٤-٤-٢٠١١م:
http://smc.sd/news-details.html?rsnpid=20834

(٤) رمضان محجوب «ذهاب القذافى... بداية النهاية لأزمة دارفور»، صحيفة الرائد السودانية، ٣٠-٧-٢٠١١م:
http://alraed-sd.com/portal/permalink/56255.html

(٥) منى عبد الفتاح، «العلاقات السودانية الليبية.. مزاجية التفكير والممارسة»، موقع الجزيرة، ١٦ -٣-٢٠١١م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5A943D6D-420E-4C07-942E-7FD063611CBC.htm?GoogleStatID=24

(٦) رمضان محجوب، «ذهاب القذافى.. بداية النهاية لأزمة دارفور»، صحيفة الرائد السودانية، ٣٠-٧-٢٠١١م:
http://alraed-sd.com/portal/permalink/56255.html

الرعاية الليبية إلى قطر، ولم يؤيد القذافى خروج الملف من بين يديه، واحتفظ بتأييده المبطن بالرفض[1].

أما بالنسبة لتشاد فمنذ انفجار مشكلة دارفور دخلت علاقات الجوار بين تشاد والسودان مرحلة التوتر لسيطرة عنصر عدم الثقة بها، حيث تبادل الطرفان الاتهامات حول زعزعة الاستقرار السياسى والأمنى من كل طرف، بل وصلت هذه العلاقات إلى مرحلة الجمود بانطلاق الحركات المعارضة المسلحة من أرض الجوار، وتجدر الإشارة إلى أن أزمة العلاقات بين البلدين تعود لعدة أسباب، ومنها التعقيدات التى تكتنف ملف الحرب فى دارفور وتقاطعاته مع الأوضاع فى تشاد، حيث ينتمى معظم قادة حركتى التمرد الرئيسيتين فى دارفور إلى قبيلة «الزغاوة» التى ينحدر منها الرئيس إدريس ديبى وقادة الحكم والجيش فى بلاده[2].

ومن جانب آخر لا يمكن إغفال دور تشاد تجاه حركة العدل والمساواة السودانية، فقد اتهم د.خليل إبراهيم تشاد بدعم المنشقين عن حركة العدل والمساواة، ولهذا ففى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥م عقد اجتماع فى نجامينا بين الرئيس التشادى إدريس ديبى وعدد من ممثلى حركة العدل والمساواة، وأسفر الاجتماع عن تحسن العلاقات بين تشاد والحركة، حيث تم الاتفاق على قيام تشاد بوقف عدائها للحركة، ووقف دعمها للمنشقين عن الحركة فى

(١) إن احتواء ليبيا للحركات الدارفورية وتواجد زعيم حركة العدل والمساواة هناك بعد طرده من تشاد، أعاد إلى الأذهان غزوة الحركة لمدينة أم درمان فى مايو ٢٠٠٨م والتى أعادت بدورها غزو المدينة ذاتها بواسطة «قوات المرتزقة» المكونة من أحزاب المعارضة التى دعمها القذافى عام ١٩٧٦م، كل ذلك أدى إلى توتر العلاقات وإغلاق وزارة الداخلية السودانية فى يوليو ٢٠١٠م جميع الحدود والممرات بين ليبيا والسودان انظر:

– هانى رسلان، «الهجوم على أم درمان.. الأبعاد والدلالات»، «مجلة السياسة الدولية»، العدد ١٧٣، المجلد ٤٣، يوليو، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ١٩٢.

– منى عبد الفتاح، «العلاقات السودانية الليبية.. مزاجية التفكير والممارسة»، موقع الجزيرة ١٦ –٣–٢٠١١م:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5A943D6D-420E-4C07-942E-7FD063611CBC.htm?GoogleStatID=24

(٢) انظر:

هشام الصادق، السودان وتشاد.. دارفور تعيد التقارب بينهما، موقع إسلام أون لاين، أكتوبر ٢٠٠٦م.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1172072090378&pagename=Zone-Arabic

– اتفاقات ومبادرات الصلح بين السودان وتشاد ودورهما فى استقرار العلاقات بين البلدين، مركز الراصد للدراسات السودانية، ٢٧ مايو ٢٠٠٩م:
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/4/20/contents

مقابل قبول الحركة عودة تشاد كوسيط مشارك فى مفاوضات أبوجا للسلام فى دارفور، ولقد طالب المنشقون بالمشاركة فى مفاوضات أبوجا للسلام فى دارفور، والتى كانت تجرى تحت رعاية الاتحاد الإفريقى، ولكن لم يسمح لهم بالمشاركة فى مفاوضات أبوجا[1].

ومن ثم فإن المتتبع لتطورات الأحداث فى البلدان الثلاثة – السودان وليبيا وتشاد – يدرك علاقتها بتطورات متلاحقة ومتداخلة، حيث تشير تقارير المراقبين أن حركات دارفور المسلحة معظمها كانت تتلقى الدعم من القذافى عبر إنجمينا، وأن نظام ديبى كان الحاضن الرئيسى لتلك الحركات، وقد راهنت إنجمينا كثيرا على غالبية الحركات من أجل تصفية حسابات مع الخرطوم، وهنا اضطرت الخرطوم إلى دعم حركات تشادية مماثلة لكبح جماح دعم نظام ديبى والقذافى، أو تعديل كفة ميزان القوة على الأقل فى صراع النفوذ بين الدولتين، فسابقا استفادت إنجمينا من دعم إقليمى ودولى كان يمثله القذافى وفرنسا فى القضية الدارفورية، ولكن اليوم تقاطعت المصالح بين ديبى من جهة، وفرنسا فى حرب ليبيا وتشاد من جهة أخرى، وفقد ديبى الحليف الرئيسى للقذافى والذى أسقطته باريس بحسابات لا تراها إنجمينا فى المنطقة، وهى حسابات جيوسياسية كان يلعب القذافى فيها دورا مهما[2].

ولهذا فإن التساؤل الذى برز خلال الآونة الأخيرة، هو ما مدى تأثير انهيار النظام الليبى على حركات التمرد بدارفور؟! ولا سيما أن انهيار نظام القذافى ستكون له تأثيرات مباشرة على صراع دارفور بسبب انقطاع الدعم الذى كان يقدمه القذافى للمتمردين فى الإقليم.

هناك سيناريوهات متوقعة بشأن مستقبل تلك الحركات يمكن إجمالها فيما يلى:

السيناريو الأول: يؤكده البروفيسير حسن مكى بأن سقوط القذافى سيحدث ضعف جزئى لحركة العدل والمساواة، كما حدث للحركة الشعبية فى جنوب السودان بعد سقوط نظام الرئيس الأثيوبى مانجستو، مستبعدا فى الوقت ذاته حدوث تأثير مباشر على حركة العدل والمساواة أو قضية دارفور بذهاب القذافى؛ حيث إن لكل حركة مقومات محلية يمكنها الاعتماد عليها فى بناء قدراتها، كما يؤكد المحلل السياسى عبد الله آدم خاطر أن

(١) سامى السيد، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢) قراءة فى تطورات الأحداث القادمة بين تشاد والسودان وليبيا، صحيفة الراكوبة الإلكترونية، ٢٦-٩-٢٠١١م: http://alrakoba.net/articles-action-show-id-12444.htm

انقطاع الدعم الرئيسى لحركة العدل والمساواة المتمثل فى حكومة الرئيس التشادى إدريس ديبى لم يمنعها من الانتشار وتحقيق بعض التقدم الملموس على الأرض[1].

السيناريو الثانى: إن سقوط النظام الليبى الذى كان يوفر المظلة السياسية لبعض متمردى دارفور قد يضطر بعضهم للذوبان فى حركات أخرى، وقد تحدث انقسامات فى حركة الدكتور خليل إبراهيم والالتحاق بأى مجموعات أخرى لها مظلات إقليمية ودولية، وقد ينتقل الخط السياسى المتشدد لجماعة العدل والمساواة إلى فصائل أخرى تتصف بالمعتدلة أو الموضوعية الطرح[2].

وفى نهاية الفصل الأول يمكن تلخيص أهم الافكار التى جاءت فيه على النحو التالى:

تناول الفصل أسباب اندلاع أزمة دارفور، وقد انقسم إلى عدة مباحث:

المبحث الأول تناول دور العوامل البيئية فى اندلاع الأزمة من خلال موجات الجفاف والتصحر و الصراع القبلى على الموارد، أما المبحث الثانى فقد تناول دور العوامل الاجتماعية من خلال استعراض بنيوية المجتمع فى دارفور، و أسباب النزاعات القبلية، أما المبحث الثالث فأوضح دور العوامل الاقتصادية من خلال عدة محاور ومنها إهمال الحكومات المتتالية لإقليم دارفور و الصراع حول ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل، و الصراع بين الرعاة والمزارعين على الموارد، وأخيرا النهب المسلح، وأوضح المبحث الرابع دور العوامل السياسية فى اندلاع الازمة وتناول التاريخ السياسى لإقليم دارفور، و مراحل تطور أزمة إقليم دارفور، وأخيرا حركات التمرد فى إقليم دارفور.

ومن ثم يتضح أنه بالنظر إلى خارطة إقليم دارفور بتعقيداتها الأنثروبولوجية وأبعادها الجيوسياسية؛ حيث التقت الموجات العربية الوافدة بالسكان الأصليين من الزنوج والأفارقة فكانت الحالة السودانية أكثر تعقيدا، حيث سيطرت عرقيات محددة على السلطة والثروة وتداولتها فيما بينها عبر الزمن، فأصبحت مجموعات عرقية تشعر بأنها مهمشة ومحرومة وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وبارتفاع مستوى الوعى تبلور الإحساس بالغبن الاجتماعى والظلم الاقتصادى والإقصاء السياسى، فكانت النتيجة أن فشلت النخبة

(١) رمضان محجوب، «ذهاب القذافى بداية النهاية لأزمة دارفور»، صحيفة الرائد السودانية، ٣٠-٧-٢٠١١م:
http://alraed-sd.com/portal/permalink/56255.html

(٢) انظر:
محمد حامد جمعة « ليبيا ودارفور إيقاظ»، صحيفة الرائد السودانى، ٢٢-٨-٢٠١١م
http://alraed-sd.com/portal/permalink/63135.html

الحاكمة فى أن تحقق التوازن السياسى والعدالة الاقتصادية والاستيعاب الثقافى والاندماج الاجتماعى، وأخيرا تحولت الأزمة إلى تمرد مسلح تقوده حركات سياسية رفضت التهميش وطالبت بالمشاركة فى السلطة والثروة.

❑❑❑

obeikan.com